الموسم الثاني
للانصات المركزي

كركوك.. قائمة كردستانية مشتركة ومجلس الوزراء الاتحادي يصوت لالغاء قرارات البعث

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الخميس
2023/07/20
No. : 7818

لوزان والكرد والجيوبوليتيك

بدت شاملة لشعوب المنطقة باستثناء الشعب الكردي

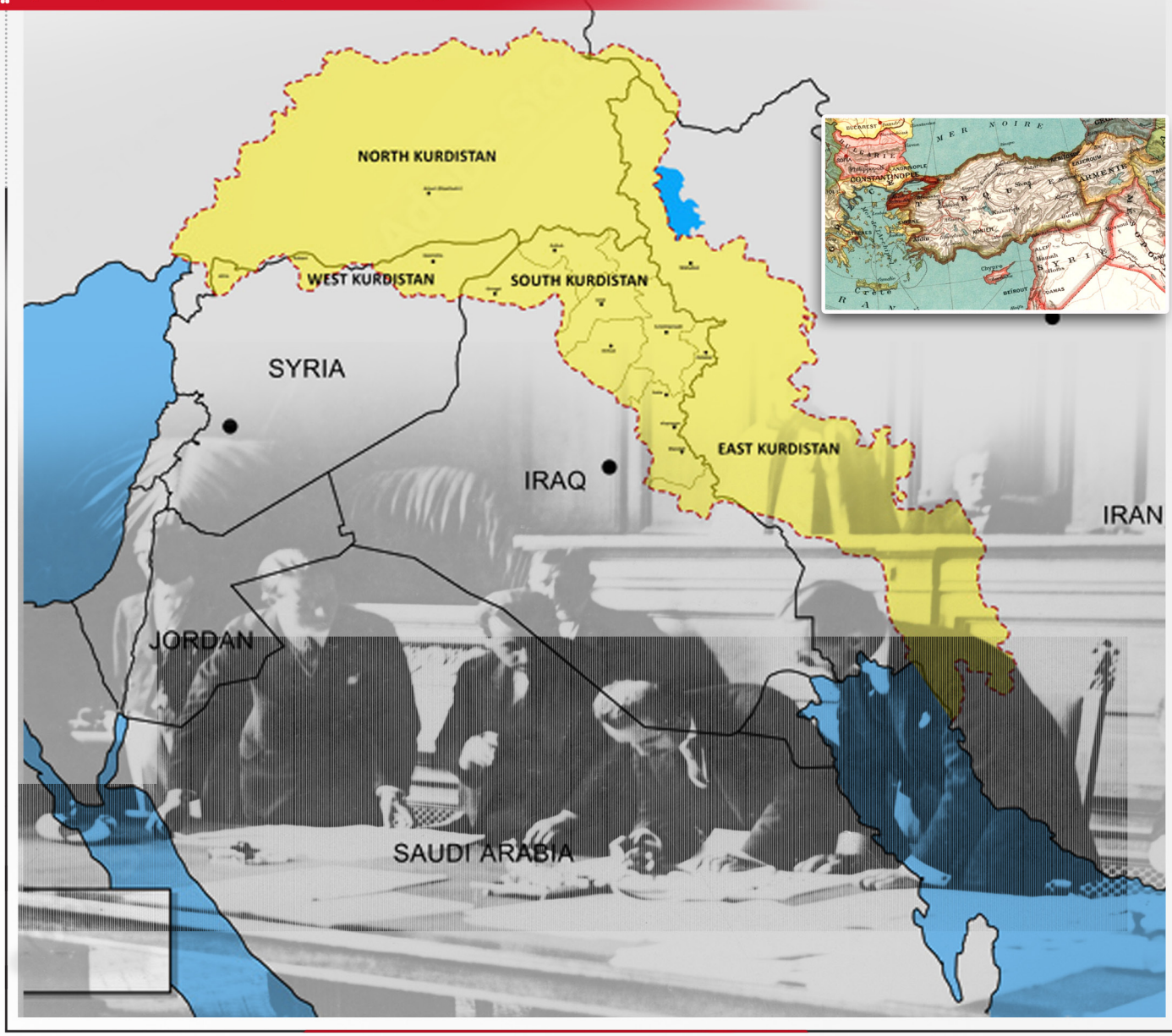

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- لن يتحقق أي استقرار ما لم نسع جميعنا من أجل تثبيت الوئام
- قائمة كوردستانية مشتركة في كركوك لانتخابات مجالس المحافظات
- مبادرة الاتحاد الوطني توحد الكورد في المناطق المتنازع عليها
- تاكيدات على ضرورة وحدة الكورد في انتخابات مجالس المحافظات
- مجلس الوزراء: الموافقة على مشروع قانون إلغاء قرارات البعث المنحل حول كركوك
- شواني: الغاء قرارات البعث سيسهم في حل المشكلات الكبيرة
- الاتحاد الوطني يقتلع جذور البعث من كركوك والمناطق المتنازع عليها
- المفوضية: تعذر أجراء عمليتين انتخابيتن في آن واحد بفاصل زمني قريب
- رئيس الجمهورية: ضرورة إنهاء ملف النازحين ودعم عودتهم إلى مناطقهم
- قيم أصيلة تحفظ للوطن قوته واستقراره

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

- ماذا بعد مئة عام من لوزان؟
- لوزان والكرد والجيوبوليتيك

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمود خوشناو: فوضى التعبير ومزاحمة الرأي الآخر
- شيرزاد شيخاني: إنهيار الفيدرالية في العراق
- د. أسعد كاظم شبيب : التنافس الأمريكي الصيني في العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- السعودية وتركيا.. تنسيق مشترك حيال القضايا الإقليمية والدولية
- محمد بن زايد وأردوغان.. مباحثات لدعم سلام واستقرار المنطقة
- د.محمد نورالدين: إردوغان يملأ كيسه من الخليجيين
- دبلوماسية توغ..أردوغان يعلّق أحلامه الإقليمية بعد أن غرق في أزماته الاقتصادية
- طارق الحميد : السعودية وتركيا... والجولة الأولى
- حسني محلي: إردوغان في جولته الخليجية.. هل من مسرحية جديدة!
- التحول الجديد في السياسة التركية وانعكاساتها

المـرصد الايراني

- تحديد خمس مواقع جديدة لبناء محطات للطاقة النووية
- طهران: باب الحوار مفتوح بشأن الاتفاق النووي والعلاقات مع الجوار
- عضوية إيران في تجمع شنغهاي توسع نفوذها الأمني في آسيا الوسطى

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- برانكو ميلانوفيتش: المســـاواة العالمـــية والاحتجاجـــات عليـــها

العدد: 7818... 2023-07-20

ساڵی نوێی کۆچی پیرۆزبێت

BAFEL JALAL TALABANI

لن يتحقق أي استقرار ما لم نسع جميعنا من أجل تثبيت الوئام

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩ برقية تهنئة بمناسبة حلول العام الهجري الجديد، فيما يأتي نص البرقية:

نبارك لمسلمي كوردستان والعراق والعالم حلول رأس السنة الهجرية الجديدة.

آمل أن تجلب هذه المناسبة المباركة السلام والوئام معها وتكون سببا لتعميق الأخوة والتعايش في بلادنا. لن يتحقق أي استقرار ما لم نسع جميعنا معا من أجل تثبيت الوئام وقبول الآخر ونبتعد عن الفكر المتطرف.

أدعو الله تعالى أن يحمي كوردستاننا وتنعم بلادنا بالسلام والإعمار.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

نتمنى ان تصبح هذه المناسبة العظيمة مبعث خير وسعادة لشعبنا

هذا و وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني برقية تهنئة الى جميع المسلمين بمناسبة حلول العام الهجري الجديد.

وقال المكتب السياسي في برقيته: بمناسبة حلول العام الهجري الجديد ١٤٤٥ نتقدم باحر التهاني والتبريكات الى جميع المسلمين في كوردستان والعراق والعالم.

واضاف المكتب السياسي: نتمنى ان تصبح هذه المناسبة العظيمة مبعث خير وسعادة لشعبنا وان يتجاوز العراقيل والمآسي وتحقيق استقرار أكثر من أجل توفير الرفاهية للجميع.

تمنحنا القوة دائما للاصرار على التغيير والتجديد

من ناحيته وجه قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، رسالة تهنئة الى جميع المسلمين بمناسبة حلول العام الهجري الجديد.

وقال قوباد طالباني في رسالته التي نشرها في صفحته على موقع الفيسبووك: مبارك حلول رأس السنة الهجرية الجديدة على جميع المسلمين.

واضاف: معاني ورسائل الهجرة تمنحنا القوة دائما للاصرار على التغيير والتجديد، اتمنى ان تعود علينا هذه الذكرى بالخير والبركة والفرح.

قائمة كوردستانية مشتركة في كركوك لانتخابات مجالس المحافظات

اجتمع ١٣ حزبا سياسيا كوردستانيا الاربعاء، بناء على دعوة من لجنة العمل المشترك لليسار الكوردستاني، لبحث ومناقشة ضرورة وجود قائمة كوردستانية مشتركة للاطراف السياسية الكوردستانية في كركوك والمناطق الكوردستانية للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات. وصدر عن الاجتماع بيان فيما يأتي نصه:

جماهير شعب كوردستان

اننا (١٣) حزبا كوردستانيا اجتمعنا اليوم ٢٠٢٣/٧/١٩ في مقر الحزب الشيوعي الكوردستاني بناء على دعوة من لجنة العمل المشترك لليسار الكوردستاني، وطالبنا جميعا تشكيل قائمة كوردستانية في المناطق الواقعة خارج ادارة اقليم كوردستان لضرورة الاوضاع في هذه المناطق وايجابيات

وجود قائمة موحدة.

لهذا نطالب جميع الاحزاب الكوردستانية الذين شاركوا في الاجتماع والذين لم يشاركوا، بضرورة تشكيل قائمة كوردستانية لاجل جمع اكثر ما يمكن من الاصوات في انتخابات مجالس المحافظات وحماية حقوق الشعب الكوردي.

١-حركة التغيير.

٢- الحركة الديمقراطية للشعب الكوردستاني.

٣-حركة الحرية للمجتمع الكوردستاني.

٤-حزب كادحي كوردستان.

٥- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني.

٦-حزب الشعب التركماني.

٧- الحزب الشيوعي الكوردستاني.

٨-حزب شغيلة كوردستان.

٩-جماعة العدل الكوردستانية.

١٠-التحالف الوطني الكوردستاني.

١١-التحالف الوطني الكوردستاني / قيادة مؤقتة.

١٢-الاتحاد الوطني الكوردستاني.

١٣-الاتحاد القومي الديمقراطي الكوردستاني.

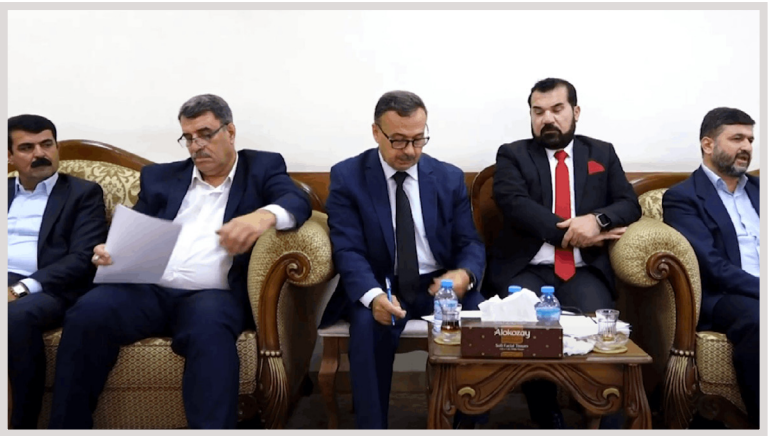

مبادرة الاتحاد الوطني توحد الكورد في المناطق المتنازع عليها

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني الى وحدة الكورد في المناطق المتنازع عليها، ولتحقيق ذلك يواصل اجتماعاته مع القوى والأحزاب الكوردستانية المختلفة، بهدف مشاركة الكورد بقائمة موحدة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي.

وبناء على توصية من بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، زار وفد من المكتب السياسي خلال الأيام الماضية، الأحزاب الكوردستانية، لإيصال مبادرة الاتحاد الوطني اليهم لوحدة الصف الكوردي في المناطق المتنازع عليها.

الاتحاد الوطني ليس له خطوط حمر

ويقول رزكار الحاج حمه عضو المكتب السياسي رئيس وفد الاتحاد الوطني الى الأحزاب الكوردستانية، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «نهدف الى مشاركة جميع الأحزاب والقوى الكوردستانية في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بالمناطق المتنازع عليها، بقائمة موحدة، ولهذا الغرض اجتمعنا مع تلك الأحزاب وهم متفقون معنا، لأننا ندرك جميعا أنه بوحدة الصف سوف نتمكن من نيل أكثرية الأصوات والحفاظ على الهوية الكوردستانية لتلك المناطق وحقوق شعبنا».

وأضاف مسؤول مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني: «الاتحاد الوطني ليس له أي فيتو أو خطوط حمر على أي طرف كوردستاني، ونمد يدنا للجميع لنكون معا في انتخابات مجالس المحافظات بالمناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم»، موضحا أنه «ينبغي أن نشارك في الانتخابات القادمة بقائمة انتخابية مشتركة، لنكون أقوياء أمام القوائم المنافسة، فشعب كوردستان ضحى بالكثير للمناطق المستقطعة ولا نريد أن تذهب كل تلك التضحيات سدى».

وشدد رزكار حاج حمه على أن «الاحزاب التي قمنا بزيارتهم يتفقون مع رأي الاتحاد الوطني حول انتخابات مجالس المحافظات واهمية المشاركة بقائمة مشتركة واحدة من اجل جمع اكثرية اصوات الكورد في تلك المناطق».

تشكيل تحالف موسع من أجل خدمة الكورد

وفي السياق نفسه، أعلن سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية وعضو وفد الاتحاد الوطني خلال تصريحات لـPUKMEDIA: «في اطار مبادرة الاتحاد الوطني للحفاظ على مكانة الكورد في المناطق المتنازع عليها والتأكيد على كوردستانية هذه المناطق زار وفد الاتحاد الوطني الأحزاب الكوردستانية، فالاتحاد الوطني يهدف الى إنشاء تحالف كوردي موسع في تلك المناطق لنيل أكثرية الأصوات في الانتخابات القادمة، واستعادة منصب محافظ كركوك من أجل خدمة جميع المكونات دون تمييز».

واضاف: « اكدنا خلال اجتماعاتنا ضرورة مشاركة القوى والاطراف الكوردستانية بقائمة واحدة في كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين، وقد اتفقت الاحزاب الكوردستانية مع الاتحاد الوطني الكوردستاني حول انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم»، مؤكدا أن «جهود الاتحاد الوطني تنصب في إبعاد المخاطر عن كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها».

الأحزاب الكوردستانية متفقة مع الاتحاد الوطني

هذا وزار وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال الأيام الماضية كلا من حركة التغيير، جماعة العدل الكوردستانية، الاتحاد الاسلامي الكوردستاني، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، حزب كادحي كوردستان والحزب الشيوعي الكوردستاني، داعيا إياهم الى وحدة الصف والمشاركة بقائمة واحدة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية.

ورحبت الأحزاب الكوردستانية بمبادرة الاتحاد الوطني وأتفقت جميعا على ضرورة وحدة الصف والخطاب الكوردي في تلك المناطق لنيل أكثرية الأصوات.

ضرورة توحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها

واكد رزكار حاجي حمه عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد ضرورة ان تكون للاطراف الكوردستانية قائمة واحدة للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

واضاف رزكار حاجي حمه في مؤتمر صحفي بعد اجتماع وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني مع وفد حزب كادحي كوردستان، في مدينة أربيل، قبل ظهر الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨: «نحن نعتقد بان الوحدة ضرورية لتقوية موقع وثقل الكورد وخاصة في المناطق المتنازع عليها للحصول على أكبر عدد من المقاعد وحماية حقوق المواطنين، لان القوائم المختلفة والمتعددة تضر بمصالح الكورد».

واضاف: نحن مستعدون لاي قرار او برنامج مشترك مع جميع الاطراف الكوردستانية ولتوحيد الموقف والصف، لان ابناء المناطق المتنازع عليها قدموا تضحيات كبيرة وهم يستحقون تقديم افضل الخدمات اليهم، مشددا على ان الانتخابات المقبلة هي انتخابات مصيرية ويجب علينا توحيد صفوفنا.

واشار عضو المكتب السياسي الى ان المناطق المتنازع عليها تعاني من مشاكل كثيرة كالخدمات والاراضي الزراعية والمناصب الحكومية، لذا علينا توحيد جهودنا لمعالجة جميع تلك المشاكل.

وقال رزكار حاجي حمه مسؤول مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني: سنستمر في اجتماعاتنا مع جميع الاحزاب والاطراف الكوردستانية لمناقشة الاوضاع وفي المناطق المتنازع عليها، وعلينا وضع خلافاتنا جانباً وان نوحد صفوفنا

في المناطق المتنازع عليها، ونحن مستعدون لاي اجتماع او مبادرة تصب في مصلحة توحيد الموقف والصف الكوردي.

وقال: نحن قمنا بزيارة جميع الاحزاب والاطراف الكوردستانية وناقشنا معهم توحيد الصف الكوردي في المناطق المتنازع عليها، هدفنا الاساسي توحيد موقف الكورد همنا الاكبر هو هم المناطق المتنازع عليها، وهناك مخاوف كبيرة لانه اذا دخلنا الانتخابات المقبلة بقوائم متعددة فهذا سيضر بموقع وثقل الكورد في المناطق المتنازع عليها، علينا العمل جميعا بروح المسؤولية لتقديم أفضل الخدمات لأبناء المناطق المتنازع عليها والدفاع عن حقوقهم.

حزب الكادحين متفق مع رأي الاتحاد الوطني

من جهته قال بيكس قادر رئيس وفد حزب الكادحين، خلال المؤتمر الصحفي: «نحن متفقون مع الاتحاد الوطني الكوردستاني حول ضرورة مشاركة الكورد في انتخابات مجالس المحافظات العراقية، بقائمة واحدة، لأنه بخلاف ذلك سنخسر أصواتا كثيرة وبالتالي ستنتصر القوائم المنافسة علينا».

وأضاف: «نحن في حزب كادحي كوردستان خيارنا الأول هو وحدة الصف الكوردي في المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم، لأننا نعتقد إن لم نفعل ذلك، سنشتت صوت الكورد في تلك المناطق بأيدينا».

هذا وزار وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني أمس الإثنين ٧/١٧، كلا من حركة التغيير والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، كما زار الوفد يوم ٧/١٢، كلا من جماعة العدل الكوردستانية والاتحاد الاسلامي الكوردستاني.

وقال سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية وعضو وفد الاتحاد الوطني خلال تصريح سابق لـPUKMEDIA: ان زيارة الاحزاب الكوردستانية تأتي في اطار مبادرة اطلقها الاتحاد الوطني للحفاظ على مكانة الكورد في المناطق المتنازع عليها والتاكيد على كوردستانية هذه المناطق.

واضاف: «أكدنا خلال اجتماعاتنا ضرورة مشاركة القوى والاطراف الكوردستانية بقائمة واحدة في كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين، وقد اتفقت الاحزاب الكوردستانية مع الاتحاد الوطني الكوردستاني حول انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم».

ترحيب بمبادرة الاتحاد الوطني لتوحيد الكورد في المناطق المتنازع عليها

وبعد انتهاء زيارته الى حزب كادحي كوردستان، زار وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد ظهر الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨، مقر الحزب الشيوعي الكوردستاني في مدينة أربيل، واستقبل هناك من قبل الشيخ صديق نائب سكرتير الحزب الشيوعي وعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة القيادية للحزب.

تغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية

وبعد انتهاء الاجتماع عقد رئيسا وفدي الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الشيوعي الكوردستاني، مؤتمرا صحفيا، جدد فيه رزكار الحاج حمه التأكيد على موقف الاتحاد الوطني بضرورة توحد صوت وموقف الكورد في المناطق المتنازع عليها، مع قرب موعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات العراقية.

وقال رزكار الحاج حمه: «تباحثنا خلال الاجتماع بدقة، المقترحات والآليات التي تفضي الى توحيد الموقف الكوردي في المناطق الكوردستانية، وقد لمسنا تفهما جيدا من قبل الحزب الشيوعي حول هذا الموضوع»، مضيفا: «كما أكدنا خلال الاجتماعات السابقة، فإن برنامج الاتحاد الوطني هو أن ينظم الكورد أنفسهم في تحالف أو أي صيغة تساهم في توحيد الصف الكوردي، لنثبت الهوية الكوردستانية لكركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، وأن نضع جانبا المصالح الحزبية الضيقة ونفكر في المصالح العليا المشتركة ومصلحة مواطني تلك المناطق».

ومضى قائلا: «اجتماعنا مع الحزب الشيوعي الكوردستاني كان ايجابيا جدا، وكانت آراؤنا متطابقة حول مجمل المسائل، ومن هنا نجدد الدعوة الى جميع الأحزاب الكوردستانية لتوحيد الصف، لأن وحدتنا في المناطق المتنازع عليها ستسهم في حل أكثرية المشاكل التي يعاني منها المواطنون هناك، كما ستكون عاملا لحل خلافاتنا في اقليم كوردستان»، مشددا على أن مبادرات ومقترحات الاتحاد الوطني لاتهدف الى تهميش أي طرف أو جهة سياسية.

من جهته قال نائب سكرتير الحزب الشيوعي الكوردستاني: «نرحب بمبادرة الاتحاد الوطني الكوردستاني من أجل وحدة الأطراف الكوردستانية في المناطق المتنازع عليها، لانتخابات مجالس المحافظات العراقية»، مؤكدا أنهم متفقون مع الاتحاد الوطني «في أن الكورد يستطيعون بوحدة الصف الحصول على مقاعد أكثر في الانتخابات المقبلة، وينبغي أن ندرك أن الأطراف المتنافسة وحدت صفوفها وتحاول تحقيق النجاح في الانتخابات».

وتأتي هذه الاجتماعات بهدف خلق إجماع كوردي والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي، بقائمة واحدة في كركوك وبقية المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم.

هذا وزار وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني أمس الإثنين ٧/١٧، كلا من حركة التغيير والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني، كما زار الوفد يوم ٧/١٢، كلا من جماعة العدل الكوردستانية والاتحاد الاسلامي الكوردستاني.

المسؤولية التاريخية والاوضاع الحساسة تستوجب الوحدة

الى ذلك اعلن الدكتور ريبوار اسماعيل عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني وممثل الاتحاد لاجتماع الاحزاب الكوردستانية ضمن لجنة العمل المشترك لليسار الكوردستاني الذي اجتمع اليوم في اربيل حول انتخابات مجالس المحافظات لـ(PUKMEDIA): « شارك ١٣ حزبا كوردستانيا في اجتماع لجنة العمل المشترك لليسار الكوردستاني حول انتخابات مجالس المحافظات العراقية، وقد اتفقت كافة الاحزاب المشاركة على اهمية وجود قائمة كوردستانية مشتركة لانتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم».

واضاف: « رغم حصولنا على الصوت الاول في كركوك خلال الانتخابات السابقة، لكننا مع توحيد صفوف الاطراف الكوردستانية نظرا للمسؤولية التاريخية والاوضاع الحساسة لهذه المناطق التي تستوجب علينا ان نكون موحدين، وفي هذا الاطار قمنا بزيارة القوى والاحزاب السياسية لتقريب وجهات النظر والخروج بتفاهم مشترك وقائمة كوردستانية مشتركة في كركوك والمناطق الكوردستانية في نينوى وصلاح الدين وديالى».

واكد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني: « ان تشتت اصوات الناخبين الكورد ووجود قوائم مختلفة سوف يؤدي الى الاضرار بمكانة وثقل الكورد في العراق وستعرض الهوية الكوردستانية لهذه المناطق الى الخطر».

هذا وقد زار وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني في الايام السابقة برئاسة رزكا جاح حمة عضو المكتب السياسي رئيس وفد الاتحاد الى حركة التغيير وجماعة العدل الكوردستانية والاتحاد الاسلامي والحزب الشيوعي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب كادحي كوردستان، بهدف تكوين اجماع كوردستاني على المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق المتنازع عليها، وقد اتفقت جميع هذه الاحزاب راي الاتحاد الوطني بضرورة تشكيل قائمة كوردستانية موحدة.

وفي هذا الاطار اجتمع ١٣ حزبا سياسيا كوردستانيا يوم الاربعاء، بناء على دعوة من لجنة العمل المشترك لليسار الكوردستاني، وطالبت بضرورة وجود قائمة كوردستانية مشتركة للاطراف السياسية الكوردستانية في كركوك والمناطق الكوردستانية للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات.

*المرصد عن PUKMEDIA

تاكيدات على ضرورة وحدة الكورد في انتخابات مجالس المحافظات

زار حاكم قادر حمة جان عضو المجلس الاعلى لسياسة ومصلحة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مدينة السليمانية، شاناز إبراهيم أحمد السيدة الاولى للعراق.

جرى خلال اللقاء بحث الوضع السياسي في الاقليم والعراق، كما شدد الجانبان على ضرورة اجراء إنتخابات برلمان كوردستان في موعدها المقرر وعلى الاطراف السياسية أن لايجعلوا من المكانة السياسية والدستورية لإقليم كوردستان ضحية صراعتهم ومصالحهم وعليهم الاتفاق على اجراء انتخابات نزيهة وشفافة في أقرب فرصة ممكنة لمعالجة الفراغ الدستوري الموجود حاليا في اقليم كوردستان.

في هذا اللقاء سُلط الضوء على انتخابات مجالس المحافظات العراقية، حيث اتفق الجانبان على الاطراف الكوردية في كركوك والمناطق المتنازع عليها ترك خلافاتهم والمشاركة في هذه الانتخابات بقائمة واحدة، لأن وفقا لهذه الانتخابات التي تعتمد على تعدد القوائم الانتخابية سوف نفقد الكثير من أصواتنا خاصة إن هذه الانتخابات مصيرية ً للكورد وأن لم نجتمع بقائمة واحدة من الافضل ان لايكون للكورد أكثر من قائمتين.

خلال اللقاء بحث الجانبان قانون النفط والغاز العراقي، حيث أكدا السيدة الاولى للعراق وحاكم قادر أن النفط والغاز ملف حساس وإستراتيجي للاقليم و العراق لذلك من المهم جدا ان يكون للكورد في بغداد صوتا موحدا ويتفقون مسبقا على هذه المسودة، على العكس من ذلك سوف يلحق هذا القانون ضرارا بالاهداف الاستراتيجية للشعب الكوردي خاصة بعدما ذكرت في قانون الموازنة تسليم الاقليم ٤٠٠ الف برميل يوميا الى بغداد إلى أن يتم اقرار قانون النفط والغاز، لذلك يجب على الاطراف السياسية التعامل مع هذا القانون بصوت وقرار موحد و الاستفادة من الشخصيات الاكاديمية و الخبراء و المختصين بهذا المجال «.

في نهاية هذا اللقاء أتفق الجانبان على أنه لايوجد أي عذر لا في الإقليم ولا في بغداد للتلاعب برواتب وقوت المواطنين لذا ينبغي على بغداد أن تقوم بارسال رواتب الموظفين في الاقليم وعلى حكومة اقليم كوردستان ايضا الالتزام بتوزيع رواتب الموظفين كاملة».

مجلس الوزراء العراقي :

الموافقة على مشروع قانون إلغاء قرارات البعث المنحل حول كركوك

*المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي

ترأس رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني، يوم الثلاثاء٢٠٢٣/٧/١٨ ، الجلسة الاعتيادية التاسعة والعشرين لمجلس الوزراء، جرى خلالها بحث تطورات الأوضاع في البلاد، ومتابعة تنفيذ الملفات المتعلقة بمختلف القضايا على المستوى الوطني، وتسارع تنفيذ أولويات البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وإصدار القرارات والتوصيات المتعلقة بها.

وتأكيداً على توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء، في ما يتعلق بالنهوض بالواقع الصحّي، واستكمال إنجاز مشاريع المستشفيات المتلكئة، أقرّ مجلس الوزراء توصيات محضر الاجتماع (٣٣) للجنة الأمر الديواني (٤٥ لسنة ٢٠١٨)، بشأن وضع السُبل والآليات والحلول اللازمة لإنجاز مشروعات المستشفيات العامة، مع الأخذ بعين الاهتمام ملاحظات أعضاء مجلس الوزراء، خلال جلسة الاجتماع.

وفي ملف الطاقة، أقرّ مجلس الوزراء توصية المجلس الوزاري للطاقة (٢٣٠٥٢ ط) لسنة ٢٠٢٣، بشأن أنبوب الغاز السائل (حلفاية– بصرة) ١٦ عقدة، بحسب الآتي:

١. إقراض شركة من شركات وزارة النفط أو أكثر، شركة خطوط الأنابيب النفطية (٥٠/٠٠٠/٠٠٠) دولار، فقط خمسون مليون دولار، لتمويل مشروع أنبوب الغاز السائل (حلفاية– بصرة) ١٦ عقدة، للبدء بإجراءات التعاقد مع الشركات، وموافقة مجلس الإدارة.

٢. تخويل الشركة المذكورة آنفاً صلاحية استكمال إجراءات الإحالة والتعاقد، بحسب الصلاحية المالية، على وفق قرار مجلس الوزراء (٣٧٢ لسنة٢٠١١)، وتتحمل وزارة النفط سلامة الإجراءات التعاقدية وصحتها.

٣. قيام وزارة النفط، بالتنسيق بينها ووزارة التخطيط، بإدراج المشروع بعد إكمال متطلبات الإدراج الأساسية، لتأمين المبلغ، موضوع البحث، من تخصيصات المشاريع الاستثمارية للوزارة لسنة ٢٠٢٣، المدرجة في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المذكورة آنفاً؛ لتسديد القرض موضوع البحث.

كما أقرّ المجلس توصية المجلس الوزاري للطاقة (٢٣٠٥٣ ط) لسنة ٢٠٢٣، بشأن مشروعات الطاقة الشمسية/ الفرصة الاستثمارية (MOE-HQ-٢٠١٩/٥)، بحسب الآتي:

١.إقرار محضر الاجتماع الموقع بين ممثلي وزارة الكهرباء والمدير المفوض لشركة مجموعة البلال، للمقاولات العامة المحدودة، المنعقد في ٤ حزيران ٢٠٢٣، والمتضمن تخفيض سعر تعرفة شراء الطاقة لمشروع إنشاء محطتي الطاقة الشمسية في (كربلاء المقدسة ٣٠٠ ميكا واط)، و(الإسكندرية ٢٢٥ ميكا واط) من (٤٠/٧$ / ميكا واط. ساعة) إلى(٣٩/٥$/ميكا واط. ساعة) على أن يتم تنفيذ (٧٥ ميكا واط) من أصل الطاقة الكلية المتعاقد عليها، البالغة (٥٢٥ ميكا واط) خلال مدة أقصاها ١٢ شهراً، من تأريخ توقيع عقد شراء الطاقة، وقبل الغلق المالي للمشروع، مع إمكانية زيادة الطاقة الكلية لكلا الموقعين مستقبلاً.

٢. تخويل وزارة الكهرباء صلاحية توقيع ملحق تعديل عقد التنفيذ مع الشركة المذكورة آنفاً، بحسب ما جاء في توصية المجلس الوزاري للطاقة (٢٣٠٢١ ط) لسنة ٢٠٢٣، مع العرض أن شروط العقد الموقع تشير إلى منح ضمانة دفع صادرة من وزارة المالية.

وشهدت الجلسة البحث في مجموعة من المواضيع المختلفة المعروضة على جدول الأعمال، وجرى اتخاذ القرارات التالية بشأنها وكما يأتي:

أولاً/ الموافقة على مشروع قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، المتعلقة بمحافظة كركوك، وإحالته إلى مجلس النواب، استنادًا إلى أحكام الدستور.

ثانياً/ الموافقة على متطلبات تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن، بحسب كتاب وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، مع الأخذ بعين الاهتمام ملحوظات الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والصرف على وفق التعليمات النافذة.

ثالثاً / ١.الموافقة على تخويل المدير العام للهيئة العامة للضرائب، في وزارة المالية، صلاحية التفاوض والتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرّب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال، بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية كرواتيا، استناداً إلى أحكام الدستور.

٢.إعداد وزارة الخارجية وثيقة التخويل اللازمة، باسم حكومة جمهورية العراق، إلى المدير العام للهيئة العامة للضرائب، وفقاً للسياقات المعتمدة، ورفعها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاستحصال توقيع السيد رئيس مجلس الوزراء.

رابعاً/ إقرار محضر الاجتماع (السادس) للجنة الأمر الديواني (٢٣١٠١) بشأن آليات وضوابط إصدار الضمانات السيادية للقطاع الخاص العراقي، تنفيذاً لأحكام قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥)، المنعقد بتأريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٣؛ وإجراء مراجعة لمدى نجاح الضوابط بشكلها الحالي، وإعادة النظر بتطوير الضوابط، في ضوء التجربة، بموعد أقصاه نهاية السنة الحالية.

وعملاً بالمنهاج الوزاري الذي أقره مجلس النواب في ٢٧ تشرين الأول الماضي، واستناداً إلى وثيقة الاتفاق السياسي للقوى السياسية التي شكلت الحكومة، والتي تضمنت إجراء مراجعة قانونية لقانون العفو العام، قرر مجلس الوزراء قيام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بإعداد مسودة لمشروع تعديل قانون العفو العام، باعتماد النص الذي صوت عليه مجلس النواب بالتاريخ المشار له في أعلاه، والذي ورد في المنهاج المذكور آنفاً، ضمن المحور التشريعي، الفقرة (٤) التي جاءت وفق التالي:

إجراء مراجعة قانونية لقانون العفو العام، بهدف تعريف جريمة الانتماء للتنظيمات الإرهابية؛ لتشمل كل من ثبت بأنه (عمل في التنظيمات الإرهابية أو قام بتجنيد العناصر لها أو قام بأعمال إجرامية أو ساعد بأي شكل من الأشكال على تنفيذ عمل إرهابي أو وُجد اسمه في سجلات التنظيمات الإرهابية).

الغاء قرارات البعث سيسهم في حل المشكلات الكبيرة التي يعاني منها المواطنون وخاصة الفلاحين الكورد والتركمان

خالد شواني:مشروع القانون أعد بشكل لا يسبب الضرر لأي مكون في تلك المناطق

أعلن وزير العدل في الحكومة الاتحادية د. خالد شواني أن مجلس الوزراء الاتحادي، صادق بالإجماع على مشروع قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل في زمن النظام البعثي البائد، وسيتم إرساله الى مجلس النواب للتصويت عليه.

وقال د. خالد شواني، في مؤتمر صحفي: «صادق مجلس الوزراء يوم الثلاثاء على مشروع قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلقة بالأراضي الزراعية في كركوك، والذي يشمل إلغاء القرارات التسعة التي تم بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية للكورد والتركمان في كركوك، من عام ١٩٧٦ ولاحقا».

وبين وزير العدل الاتحادي، أن «مشروع القانون المذكور كان قد أدرج في البرنامج الحكومي سابقا من قبل ائتلاف إدارة الدولة، وقد أجرينا حوله مناقشات ومباحثات مطولة خلال الفترة السابقة الى أن توصلنا الى التوافق بشأنه مع جميع الأطراف».

وتقدم وزير العدل بالشكر الى رئيس مجلس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني، حيث «كان متعاونا وداعما لنا في هذا الموضوع وخاصة خلال الاسبوع المنصرم، بعد ان أدرجناه في جدول أعمال المجلس، حيث أدرج في جدول الأعمال لأكثر من مرة وتمت إزالتها سابقا، كما أتقدم بالشكر الى جميع أعضاء مجلس الوزراء الذين صوتوا بالإجماع على مشروع القانون، وسيتم إرساله الى مجلس النواب العراقي، وأدعو جميع الكتل البرلمانية وفي المقدمة الكتل الكوردستانية، للتصويت على مشروع القانون كما جرى في مجلس الوزراء».

وبين شواني أن مشروع القانون سيسهم في حل المشكلات الكبيرة التي يعاني منها المواطنون وخاصة الفلاحين الكورد والتركمان في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، قائلا: «القانون أعد بشكل لا يسبب الضرر لأي مكون في تلك المناطق، بحيث سيتم تعويض المتضررين إما بمنحهم قطع أراض أخرى أو بالتعويض المادي».

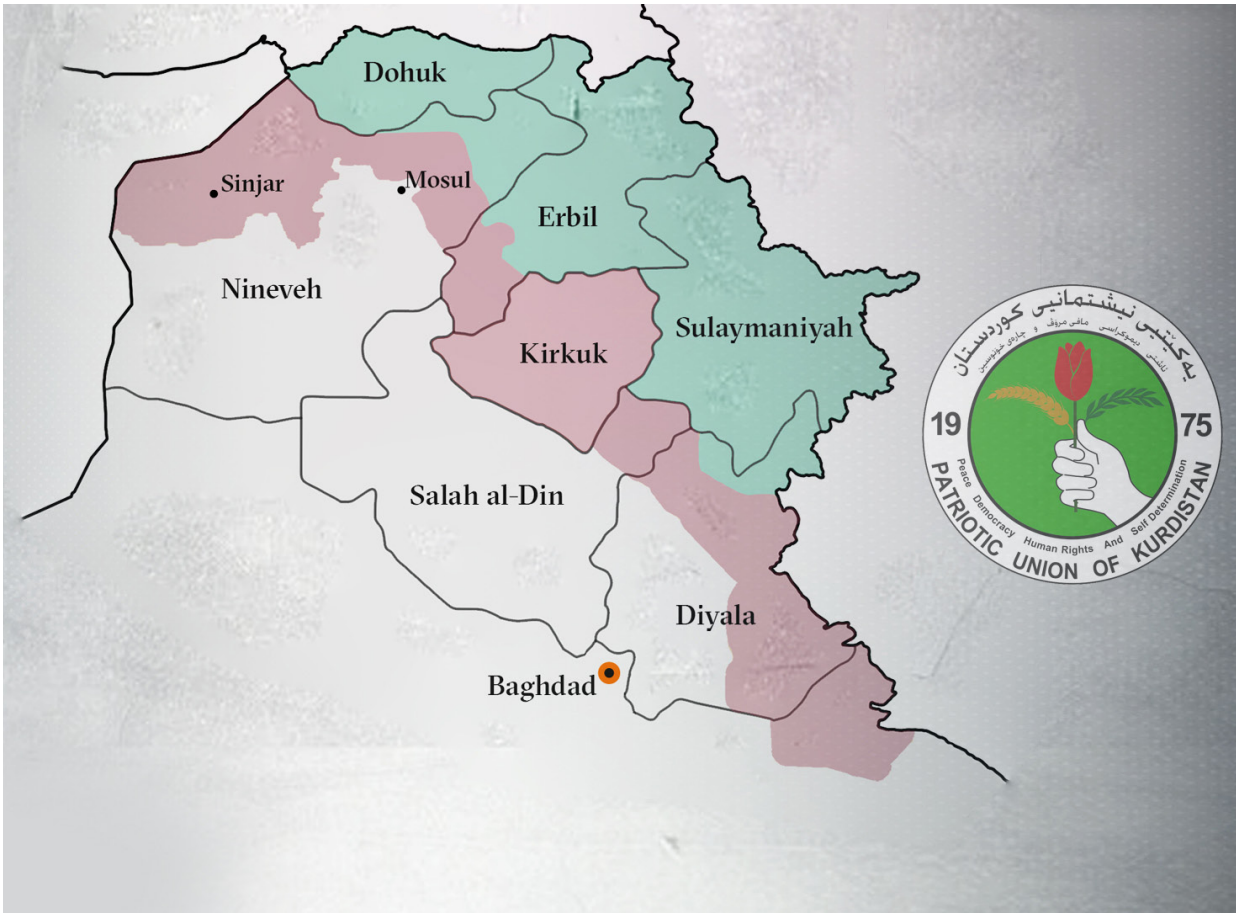

الاتحاد الوطني يقتلع جذور البعث من كركوك والمناطق المتنازع عليها

يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني لخدمة المناطق المتنازع عليها والدفاع عن حقوق المواطنين هناك، ومنع عمليات التعريب الجديدة التي تستهدف الاخوة والوئام بين جميع المكونات.

وعند تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، قدم بافل جلال طالباني عدة مطالب تخدم المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها تفعيل اللجنة العليا لتنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية.

الاتحاد الوطني يسعى بكل جهد لتطبيع الاوضاع

يقول كاكه رش صديق مسؤول مكتب كركوك لجنة المادة ١٤٠ للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: بسبب تداعيات الاستفتاء فقد الكورد قسم كبير من اراضي المناطق المتنازع عليها.

واضاف: ان المواطنين الكورد في تلك المناطق مستاؤن من الاوضاع الراهنة في المناطق المتنازع عليها والاتحاد الوطني الكوردستاني يسعى بشكل جدي لتطبيع الاوضاع هناك.

وتابع: اذا لم تكن جهود الاتحاد الوطني الكوردستاني لكانت الاوضاع في المناطق المتنازع عليها اسوء

مما هي عليه الآن، لأن الاتحاد الوطني الكوردستاني وقف ضد أي أعمال غير قانونية ومنع توسع عمليات التعريب.

الغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

يقول كاكه رش صديق: ان قرار مجلس الوزراء الاتحادي بالغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل قرار شجاع ويخدم المناطق المتنازع عليها.

واضاف: بالغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وبتنفيذ المادة ١٤٠ ستعالج مشكلة الاراضي الزراعية وعمليات التعريب في كركوك و١٣٦ قرية وناحية ومن ثم نستطيع بعد ذلك معالجة باقي المشاكل.

وزير العدل يعلن الغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

أعلن د. خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية أن مجلس الوزراء الاتحادي، صادق بالإجماع على مشروع قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل في زمن النظام البعثي البائد، وسيتم إرساله الى مجلس النواب للتصويت عليه.

وقال خالد شواني، في مؤتمر صحفي: «صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلقة بالأراضي الزراعية في كركوك، والذي يشمل إلغاء القرارات التسعة التي تم بموجبها الاستيلاء على الأراضي الزراعية للكورد والتركمان في كركوك، من العام ١٩٧٦ ولاحقا».

وبين وزير العدل الاتحادي، أن «مشروع القانون المذكور كان قد أدرج في البرنامج الحكومي سابقا من قبل ائتلاف إدارة الدولة، وقد أجرينا حوله مناقشات ومباحثات مطولة خلال الفترة السابقة الى أن توصلنا الى التوافق بشأنه مع جميع الأطراف».

الاتحاد الوطني مستمر في خدمة المناطق المتنازع عليها

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني صباح حبيب لـPUKMEDIA: ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني مستمرة في تقديم الخدمات للمناطق المتنازع عليها، وتسعى بكل جهد لصنع اجماع في مجلس النواب لالغاء القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة المنحل.

واضاف: ان قرارات تفعيل لجنة المادة ١٤٠ والغاء العقود الزراعية في محافظة كركوك واعادتها الى اصحابها الاصليين والغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل جاء جميعها بجهود الاتحاد الوطني الكوردستاني وهي خدمات اخرى يقدمها الاتحاد الوطني الكوردستاني للمناطق المتنازع عليها.

PUKMEDIA

المفوضية الاتحادية : تعذر أجراء عمليتين انتخابيتن في آن واحد بفاصل زمني قريب

اعلنت المفوضية العليا المستقلية للانتخابات في العراق انها اجابت على طلب رئاسة اقليم كوردستان التي طالبت المفوضية بكتاب رسمي حول امكانية اجراء انتخاب برلمان كوردستان بالتزامن مع انتخابات مجالس المحافظات العراقية، حيث اكدت انها « قررنا في اجتماعنا رقم ٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٨ عدم قدرتنا تنظيم وادارة انتخاب برلمان كوردستان مع انتخابات مجالس المحافظات في آن واحد المقرر ان تجري في ٢٠٢٣/١٢/١٨ التاريخ لاسباب تتعلق بالجانب الفني والاجرائي ولتعذر اجراء عمليتين انتخابيتين في آن واحد».

واضافت مفوضية الانتخابات في العراق: « ان قرارنا جاءت لتنظيم وادارة عملية انتخابية ناجحة تراعي المعايير الدولية لضمان سلامتها ونزاهتها وجودة العملية الانتخابية».

فيما ياتي نص ماجاء في الكتاب:

رئاسة إقليم كوردستان/ مكتب رئيس الديوان
م/انتخابات برلمان أقليم كوردستان العراق

تهديكم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أطيب تحية

أشارة الى كتابكم بالعدد (د.٨٠٨) في ١٠/٧/٢٠٢٣ نود اعلامكم بان مجلس المفوضين قد اصدر قراره رقم (٩) للمحضر الاعتيادي (٢٤) في ١٨/٧/٢٠٢٣ المتضمن أقتراح موعد أجراء انتخابات برلمان أقليم كوردستان العراق في ١٨/٢/٢٠٢٤ أو أبعد من ذلك التاريخ، لتزامن مقترح الموعد المقدم من قبلكم مع اجراء انتخابات مجالس المحافظات /٢٠٢٣ ولتعذر أجراء عمليتين انتخابيتن في آن واحد بفاصل زمني قريب وذلك لخصوصية كل منهما أضافة الى الاسباب الأخرى التي تتعلق بالجانب الفني والاجرائي.

ان قرار المفوضية جاء لتنظيم وأدارة عملية انتخابية ناجحة من الجوانب كافة تراعي المعاير الدولية لضمان سلامتها ونزاهتها وجودتها، ويتطلب ذلك إصدار المرسوم الاقليمي المقتضى بتحديد الموعد المطلوب للانتخابات قبل انطلاق الجدول الزمني العملياتي الذي يبدا بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١ ، وإن التأخير في أصدار المرسوم سيؤدي الى أضافة مدة زمنية اخرى على الموعد المقترح من قبل المفوضية .

شاكرين تعاونكم معنا ... مع التقدير

عمر احمر محمد

رئيس مجلس المفوضين

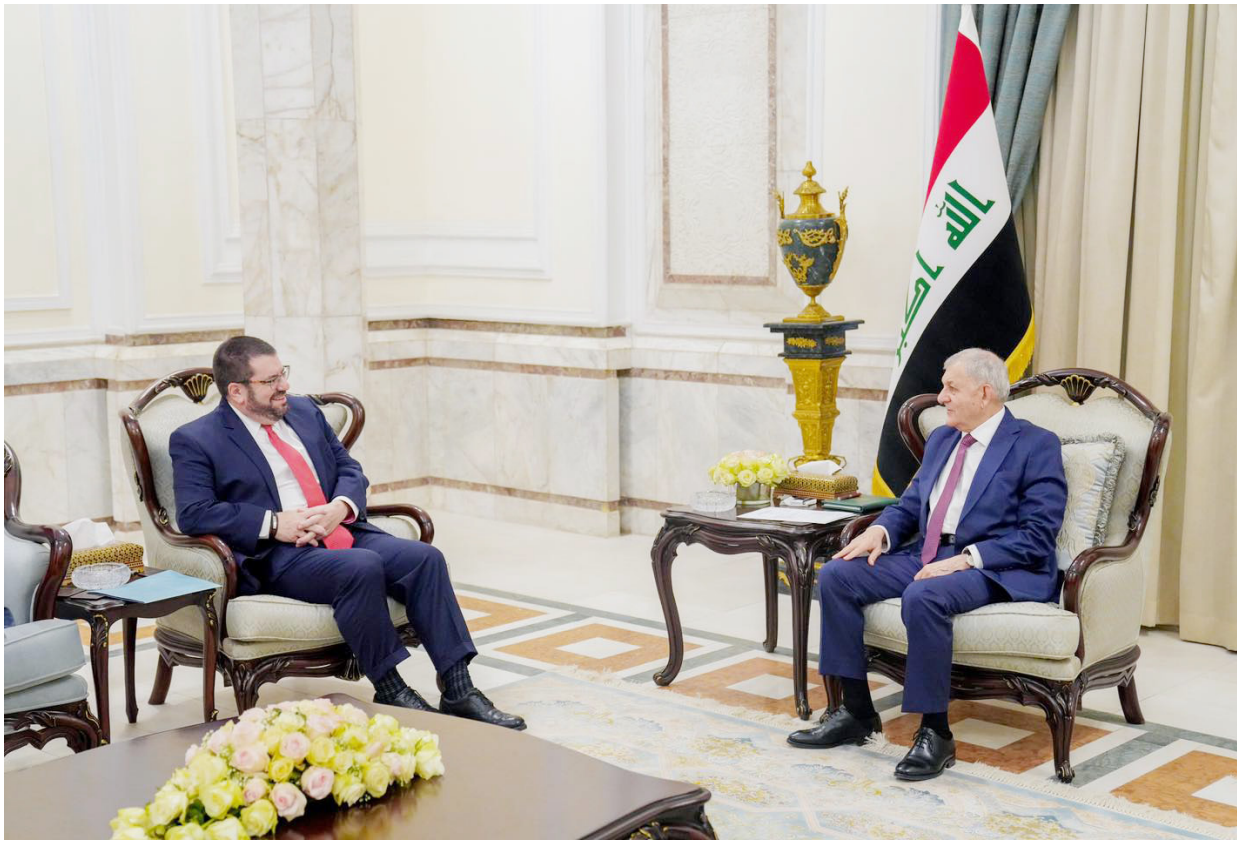

رئيس الجمهورية: ضرورة إنهاء ملف النازحين ودعم عودتهم إلى مناطقهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٨ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في العراق السيد ديفيد بورغر.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية العلاقات التي تجمع البلدين في العديد من المجالات ذات الاهتمام المتبادل، لافتا إلى ضرورة تعزيزها وتنميتها وبما يخدم المصالح المشتركة.

وأشار فخامته، في معرض حديثه عن النازحين، إلى أهمية دور منظمات الأمم المتحدة وتنشيط عملها من أجل المساعدة في إنهاء ملف النازحين وتقديم الدعم المطلوب لعودتهم إلى مناطقهم.

من جانبه، جدد القائم بأعمال السفارة الأمريكية دعم الولايات المتحدة لأمن واستقرار العراق، معربا عن تطلع بلاده لتعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين.

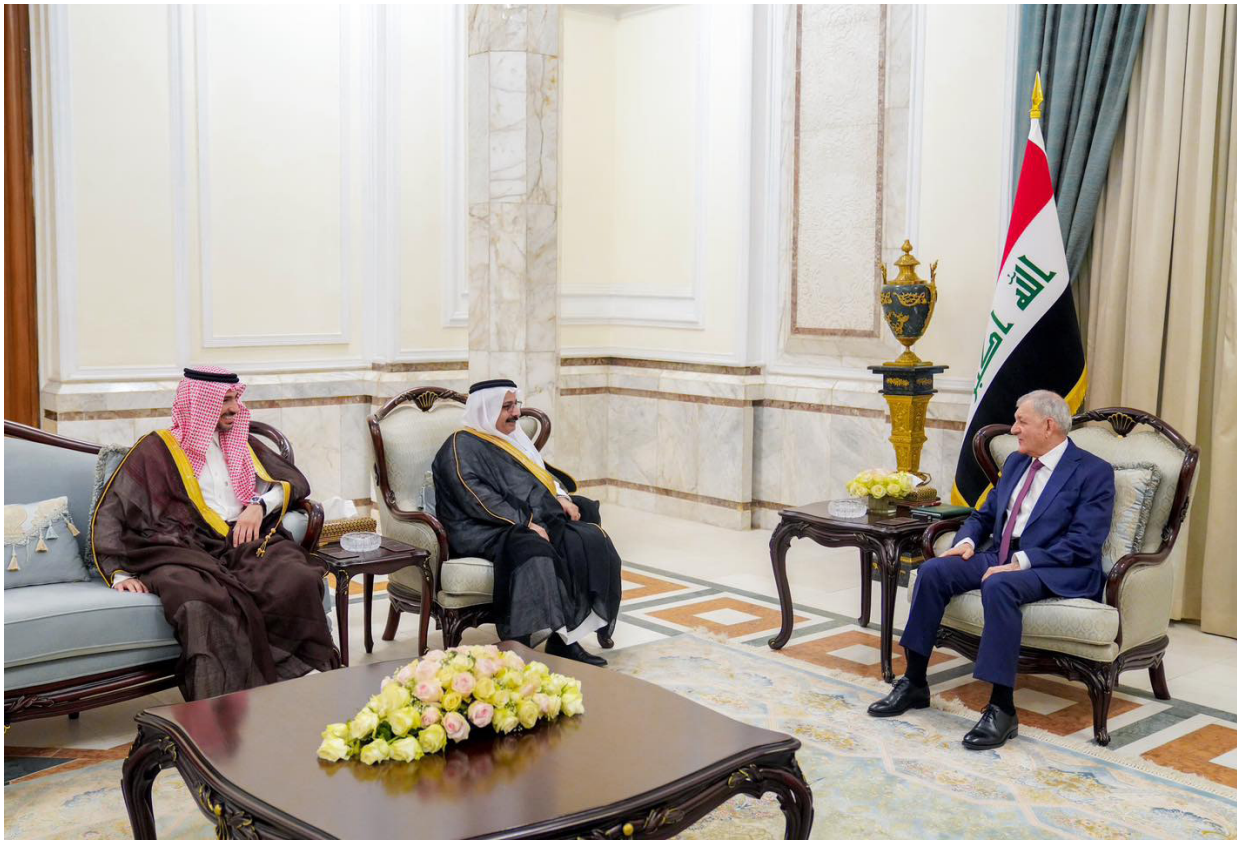

قيم أصيلة تحفظ للوطن قوته واستقراره

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٨ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، شيخ مشايخ شمر في المملكة الأردنية الهاشمية الشيخ فيصل منيف الفيصل الجربا، والشيخ ماهر مشعل الفيصل الجربا.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية الدور الذي تضطلع فيه العشائر وانعكاسه على استتباب الأمن المجتمعي وتوحيد الصف بين أبناء الوطن الواحد.

وأكد فخامة الرئيس أن المجتمع العراقي تميز عبر تاريخه العريق بالتماسك والتلاحم بين أفراده وعشائره وقبائله، وهي قيم أصيلة تحفظ للوطن قوته واستقراره.

من جانبه، أعرب الشيخ فيصل الجربا عن خالص شكره وتقديره للسيد رئيس الجمهورية على توجيهاته القيمة وحرصه الدائم على مصالح العراق وشعبه، مؤكداً لفخامته استمرار مساندة عشائر شمر لكل ما من شأنه أن يحفظ العراق ويدعم ترسيخ أمنه واستقراره.

ماذا بعد مئة عام من لوزان؟

*مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م وبدء تبلور أقطاب الصّراع ما بين دول الحلفاء ودول المحور، بدأت الدول الغربية مبكراً في توزيع الكعكة فيما بينهم لأنهم ضمنوا الحرب لصالحهم، ونخص بالذكر هنا القوى المركزية من المملكة المتحدة وفرنسا، حيث بدأت هاتان القوتان على وجه الخصوص بتقسيم الحصص وغنائم الحرب فيما بينهم على أساس جغرافي دون النظر إلى الجانب الأخلاقي أو الإنساني للتجمعات البشرية والعرقية والعقائدية، أو احترام الخصوصية للفئات والمجتمعات وتعتبر

اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦م هي اللبنة الأولى لتقسيم المقسم وتشكيل الدولة القومية بشكلها الحالي في عموم المنطقة.

يعتبر الشعب الكردي هو المتضرر الأكبر في عموم المنطقة من هذا الاتفاق فقد تم فيها تقسيم كردستان جغرافياً إلى أربعة أجزاء أو خمسة إذا ما أضفنا لها الجغرافية الكردية الممتدة لحدود أرمينيا وروسيا بشكل فعلي، إضافة إلى تشرذمهم بين عدة قوميات مختلفة تماماً، أما بعد انتهاء الحرب بشكلها الفعلي والرسمي عام ١٩١٨م، بدأت الدول الغربية أو ما كانت تعرف بالحلفاء المنتصرين على دول المحور الشرقية بالتقسيم الفعلي للأراضي والجغرافية، فكانت تركة الرجل المريض (الدولة العثمانية المتهالكة) هي الجزء المربح وذات الأولوية المباشرة للجميع فهي التي كانت تعتبر الأغنى من حيث الجغرافية وموقعها الجيوسياسي وثرواتها الطبيعية والبشرية.....الخ، وفعلاً تم التقسيم على الأساس السابق المتفق عليه نظرياً فيما بينهم.

بدأت الجلسات والمعاهدات والمؤتمرات بالانعقاد فيما بين المنتصرين بداية من مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩م ومن ثم معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠م، هذه المعاهدة التي تعتبر رصاصة الرحمة في نعش الدولة والخلافة العثمانية وأمجادها وتاريخها. بطبيعة الحال لم يكن العثمانيون الجدد وقتها راضين عن هذه الاتفاقية ولكن إجبار المنتصر ومرارة الهزيمة كان لها وقعها، تتالت فيما بعد أيضاً التوقيع على عدة اتفاقيات مثل اتفاقية موسكو مع الاتحاد السوفياتي واتفاقية أنقرة مع فرنسا ومعاهدة ألكسندر وبول مع الأرمن وقارص ومودانيا مع المملكة المتحدة، وربما كانت اتفاقية لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م بمثابة التتويج النهائي أو المحصلة النهائية لكل ما سبق. اتفاقية لوزان ذات ال ١٤٣ بنداً أو فقرة كانت بمثابة الضربة القاصمة للشعب الكردي على وجه الخصوص في نيل حريته القومية والمحافظة على الخصوصية الكردية كما باقي شعوب المنطقة، وذلك لعدم وجود أي ممثل عنهم أو حتى ذكرهم في أي بند خاص بهم من بنود هذه الاتفاقية، أو حتى مجرد ذكرهم في أي من البنود، رغم ذكرهم بالاسم الصريح في اتفاقية سيفر ضمن بنودها ال ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ وذلك بوجوب حقهم في تقرير مصيرهم ضمن مدة زمنية معينة والمحافظة على خصوصيتهم أيضاً.

لماذا تم إهمال الكرد في لوزان؟

لا يخفى على الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة أن الكرد هم من أكبر المتضررين الأساسيين من اتفاقية لوزان كما ذكرنا سابقاً وربما يعود أسباب إهمالهم وتجاهلهم إلى عدة أسباب يمكننا ذكر بعضها لا حصرها فيما يلي:

أسباب داخلية أو ذاتية خاصة بالكرد:

- عدم وجود قوة عسكرية كردية خاصة بالكرد أنفسهم ومطالبتها بحقوقهم القومية والوطنية.
- عدم وجود وحدة خاصة بالكرد أو وجود ممثلية سياسية ومدنية أو دبلوماسية قوية خاصة بهم.
- التشرذم في وحدة القرار الكردي والضعف في الشخصية الكردية وعدم ثقته بنفسه.
- تسلط بعض الشخصيات الكردية من أغوات وبكوات ومخاتير وملالي على القرار الكردي، والتي كانت

تتصف بالتوجه الأصولي والتي كانت تفضل مصالحها الضيقة والشخصية على المصلحة الكردية القومية والوطنية العليا.

أسباب خارجية متعلقة بالقوة المنتصرة والمهزومة:

مما لا شك فيه إنه بالنسبة للدول الكبرى الغربية والمنتصرة في الحرب العالمية لن يكون من أولى أو أهم أولوياتها حقوق الإنسان أو الحريات أو الديمقراطيات أو إلى ما هنالك من شعارات براقة ولماعة، بقدر ما يكون اهتمامها على الجانب الاقتصادي وكيفية تحصيل مصاريفها واستعادة خسائرها المادية وتفادي الازمات الاقتصادية الناجمة عن ما بعد الحرب، وعليه فإن خلق الأزمات الداخلية وخلق حالة الفقر والحاجة والعوز ربما سيكون أمراً مناسباً لهم كجزء من الحل للإبقاء على انتشار الجهل ما بين المجتمعات وبذلك إدراجهم بين طبقات وفئات ستحدد فيما بعد كدرجات ومستويات لهم وجعلهم دول وشعوب تندرج تحت مسمى دول العالم الثالث أو الدول النامية، وبالتالي فإن ضياع الأمة الكردية وتوزعها ما بين القوميات والجغرافيات الأخرى لن يكون بالمشكلة الكبرى أو العظيمة بالنسبة لهم.

هل تم القضاء على الكرد أو القضية الكردية أو كردستان؟

بجواب مختصر يمكننا القول (لا)، لماذا لا وكيف لا يجب عنها المخطط الزماني والمكاني للثورات الكردية منذ لوزان وحتى يومنا هذا، العشرات من الثورات والانتفاضات الكردية على عموم جغرافية كردستان كانت الرد الصريح والواضح على حالة التقسيم الجغرافي لكردستان، ويعتبر الكرد أكبر قومية على وجه الكرة الأرضية بدون إطار سياسي أو جغرافي أو يمكننا القول (بدون دولة) حسب المصطلح القانوني الدولي، ولكن بالرغم من ذلك يعتبر الشعب الكردي من الشعوب الأصيلة والقليلة التي حافظت على موروثها التاريخي من لغة وعادات وتقاليد وثقافة (الملبس والمأكل) والفلكلور الغنائي والفني حيث يعتبر الموروث الثقافي الغنائي الكردي أكبر موروث شفهي موثوق ومتنقل عبر الأجيال، وقد اعتمد عليه الكثير من المؤرخين والباحثين كمستندات وحقائق ودلائل على تأصل الشعب الكردي عبر التاريخ.

ما يجري اليوم هل يشبه الامس؟

بكل تأكيد يمكننا مقارنة اليوم بالأمس فلا يخفى على أحد أن المؤامرات ضد الشعب الكردي لم تتوقف خلال مئة عام سابقة فكلما كانت الثورات الكردية تشتد وتتعاظم لنيل حقوقها الوطنية والقومية، كان في المقابل تشتد القوة الحاكمة والأنظمة المتعاقبة على احتلال كردستان بالمزيد من الضغوط عليها،

وأكبر دليل هو ما يجري اليوم في غرب كردستان بالرغم من أن الكرد بيدهم مفتاح الحل للازمة السورية إلا أنه يجابه وبكل السبل للقمع العسكري والفكري، على الرغم من الطرح المعتدل والمتوازن واحتواء جميع المكونات وإيجاد الحلول لجميع المشاكل العالقة، وذلك من خلال طرح مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية تحت مظلة الأمة الديمقراطية والتي يتبناها معظم المكونات في شمال شرق سورية على أنه الحل الأنسب والأمثل لما نعيشه من أزمة، الا أن تعنت عاصمة القرار دمشق من طرف، ومعاداة النظام

الحاكم في تركيا لهذا المشروع يجعل منه مع وقف التنفيذ، رغم أن النظرة السياسية والعسكرية بين النظامين السوري والتركي متباعدة مئة وثمانين درجة لرؤى الحل المستقبلي في سوريا. كذلك تجربة جنوب كردستان التي كانت تسعين في المئة في الاستفتاء الأخير يطالبون باستقلال الإقليم ولكن الدول المجاورة الإقليمية كانت بالمرصاد لهذا الاستفتاء، ومنع نتائجه وعدم الاعتراف بها مطلقاً، وتضييق الخناق الاقتصادي على الإقليم للتراجع عنه.

ما هو المطلوب من الكرد في الوقت الحالي، وكيف يمكننا تجاوز لوزان؟

اليوم الكرد وجميع مكونات المنطقة من عرقيات وديانات وأقليات أخرى مطالبة بالتكاتف مع بعضهم البعض، لأن مستقبل المنطقة يعاد رسمه بأيادي خارجية دون العودة إلى متطلبات المجتمعات المتعايشة، وكمثال بسيط اتفاقيات أستانا بجلساتها العشرين والتي بدأت بمشاريع فرز عسكرية ما بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، إلى تقسيم جغرافي وجلسات دورية للتطبيع وعودة العلاقات وضرب للمشاريع الوطنية لحل الأزمة السورية ورسم خرائط ومسميات ومفردات جديدة للتوزع.

اليوم وأكثر من أي وقت مضى الشعب الكردي عموماً والنخبة السياسية خصوصاً مطالبٌ بـ:

* *حماية المكتسبات الكردية الحالية بغض النظر عن الجغرافية والأيديولوجية والنظر اليها على انها مكتسبات كردية بالدرجة الأولى.
* *على الحركة السياسية خلق جو مناسب والعودة غير المشروطة إلى مشروع المؤتمر القومي الكردستاني، ووضع الأمن القومي الكردي فوق كل اعتبار.
* *توحيد الرؤية والخطاب الكردي في المحافل الدولية والتي يجب أن تركز على حقوق الشعب الكردي بالدرجة الأولى.
* *الضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بالإدارة الكردية الموجودة على أرض الواقع وإضفاء الشرعية الدولية عليها.
* *العمل على إبطال اتفاقية لوزان في المحافل الدولية، وخلق البديل المناسب لها في المحافظة على حقوق الشعوب في تقرير مصيره واحترام القيم الإنسانية.
* *لابد من تغيير ما كان في السابق لكيلا يكتب عنا فيما سيأتي أن الكرد كانوا من دون إرادة او إدارة، ان التضحيات الجسام التي تضحي بها أمهاتنا من فلذات أكبادهم من أجل وطن حر وشخصية كردية راسخة يجب أن تكون بنتائج ملموسة، ويجب على الشخصية الكردية التخلص من تلك الشخصية المهزومة غير الواثقة من نفسها، هكذا فقط يمكن للكرد أن يكتبوا التاريخ لأنفسهم لا لغيرهم كما في كل مرة، وهكذا فقط يكون رد الجميل للدماء الطاهرة المسالة على هذا التراب الغالي.

عبدالحسين شعبان:

لوزان والكرد والجيوبوليتيك

في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٣، تحل الذكرى المئوية لإبرام معاهدة لوزان بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى والجمهورية التركية، التي تأسست في أعقاب انهيار وتمزّق الإمبراطورية العثمانية.

وفي هذه المدينة السويسرية، أسدل الستار على معاهدة سيفر، التي وقّعتها الدولة العثمانية مع الحلفاء في ١٥ آب/أغسطس ١٩٢٠ والتي اعترفت بجزء من حقوق الشعب الكردي بمنحه حكماً ذاتياً في شرق الأناضول.

وفي السنوات الأخيرة، احتدم الجدل حول معاهدة لوزان، والأبعاد الجيواستراتيجية المترتبة عليها، والأمر لا يخص الدول الأطراف الموقعة على المعاهدة؛ بل يمتد تأثيرها إلى حوض المتوسط وعموم الشرق الأوسط.

تتألف المعاهدة من ١٤٣ مادة تتعلّق بإنهاء حالة الحرب، وتأسيس علاقات الصداقة والتجارة، واحترام السيادة والاستقلال للدول الموقّعة وفقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي. وقد أبرمت المعاهدة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وصربيا وكرواتيا من جانب، وتركيا من الجانب الآخر.

وفي هذه المعاهدة، تم تحديد الحدود السياسية الجديدة بين تركيا من جهة وبلغاريا واليونان وسوريا والعراق وقبرص والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من جهة أخرى، وإن بقيت بعض المشكلات معلّقة، وتنازلت تركيا عن امتيازاتها على مصر والسودان ومناطق أخرى كانت تحت رعاية الإمبراطورية العثمانية، وتم الاتفاق على مبدأ حرية المرور والملاحة في البحر والجو وفي مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور.

وتقرّر منح الأتراك المقيمين بصفة اعتبارية في إقليم مفصول عن تركيا جنسية البلد الآخر حسب المعاهدة. وتعهّدت تركيا بحماية الأقليات دون تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين، بما فيها حقّ الأقليات غير المسلمة بالحرية الكاملة في التنقّل والهجرة

وبنفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتّع بها المسلمون.

لكن معاهدة لوزان التي بدت شاملة لكل شعوب المنطقة، استثنت الشعب الكردي من أية تسويات تضمن مستقبله، علماً بأنه أصبح موزعاً بين أربعة دول أساسية، وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا، إضافة إلى قسم منه في أذربيجان وأرمينيا.

وإذا استثنينا «فيدرالية إقليم كردستان»، التي لا تزال تتجاذبها الكثير من عناصر الشد والجذب الإقليميين، فإن الشعب الكردي عانى إجحاف معاهدة لوزان، وغُبن وتنكّر الحلفاء بالتجاوز على معاهدة سيفر، وما زاد على ذلك ظلم حكومات المنطقة وعدم اعترافها بحقوقهم القومية، وقد لعبت القوى الدولية دورها في ذلك باستخدام المسألة الكردية ورقة بيدها ضد الدول التي يوجد فيها الكرد، وليس لصالحهم؛ بل لمصالحها الأنانية الضيقة.

وبالطبع، فإن وِزر معاهدة لوزان، وما ترتّب عليها من تشكيلات دولية ورسم حدود وقطع وضم وبتر وإلغاء يقع على عاتق بريطانيا وفرنسا بالدرجة الأساسية.

ولعل من أهم الانتقادات التي توجّه إلى معاهدة لوزان، أنها وفّرت غطاء دولياً وقانونياً لطرد سكان منطقة ما لاعتبارات دينية أو إثنية وفقاً لترتيبات الدولتين المنتصرتين، الأمر الذي ترك عواقب وخيمة على دول المنطقة وقوّض أسس التعددية الثقافية؛ بل وضع عقبات جدية أمام التنوّع الديني والإثني بالتجاوز على الهويات الفرعية والخصوصيات؛ بل وعموم حقوق الإنسان.

لقد غابت المسألة الكردية من الأروقة الدولية طوال سنوات القرن العشرين تقريباً، على الرغم من انتفاضات الكرد، حتى عادت مجدداً بصدور القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان/إبريل ١٩٩١ بعد غزو القوات العراقية للكويت، وبعد حرب تحريرها، التي شهدت فرض حصار دولي شامل على العراق؛ حيث دعا هذا القرار إلى وقف ما تتعرّض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق.

واعتُبر هذا الأمر تهديداً خطِراً للسلم والأمن الدوليين، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بإبقاء هذا الملف مفتوحاً، وإشعار مجلس الأمن بتطورات الموقف.

وهو ما ترتّب عليه إقامة منطقة الملاذ الآمن في كردستان، بعد سحب الحكومة العراقية مؤسساتها الحكومية وإدارتها المالية من الإقليم، الذي أقيمت فيه لأول مرّة في التاريخ إدارة كردية مستقلّة، أعلنت من جانبها ومن طرف واحد الفيدرالية مع العراق العربي، وهو ما تحقّق بعد إطاحة النظام العراقي بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

> **معاهدة لوزان بدت شاملة لكل شعوب المنطقة، باستثناء الشعب الكردي**

وبمرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان، هل تحقّق الأمن الإقليمي، أم ثمة إشكاليات ومشكلات جديدة ومعقّدة في ظل غياب حلول سلمية للقضية الكردية المعتقة؟

بتقديري أن المسألة تحتاج إلى إعادة قراءة وتفكير جديدين بأهمية ربط السلام بالتنمية، وهذا لن يبلغ هدفه المنشود دون تعاون الأمم الـ٤ في المنطقة والمقصود بذلك الترك والفرس والعرب والكرد، الذين تربطهم علاقات تاريخية أخوية، وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

* drhussainshaban21@gmail.com

محمود خوشناو:

فوضى التعبير ومزاحمة الرأي الآخر

خُلق الانسان حراً ولكن قيدته اختلافات الرأي بين من يعتقد ويجزم بأحقيته وصواب رأيه وبين من يحاول إثبات صواب رأيه بشتى الوسائل ، تارة ينجح وتارة اخرى نصيبه الاخفاق.

لايخفى بأن المجتمات تعددت في تبنيها لوجهات النظر والاراء حسب اعتقادها وعرقها والبيئة الاجتماعية والسياسية التي تحكمها ، اغلبيتها تعاني من مزاحمة الرأي الاخر بطريقة غير مشروعة بإستخدام ادوات العنف او الاستفادة من قوة الدولة والعشيرة، او تخويفها بمواقف تأريخية قد تضررت بها وخاصة في الدول والمجتمعات الغير منضبطة بمعناها الغير تقليدي ، هنا لابد ان نتوقف ونُعرِّف من هي الدول والمجتمعات الغير منضبطة من

اغلبية المجتمعات تعاني من مزاحمة الرأي الاخر بطريقة غير مشروعة

زاوية حرية التعبير ...؟

بعد البحث والمقارنة ودراسة مبسطة لتداعيات النتائج المترتبة عن بعض الاحداث المقترنة بحرية التعبير ، تبين لنا بأن جميع الدول غير منضبطة في تعريف حرية التعبير واحترام الرأي الاخر على المستوى الدولي ، وكل ماتقوم به عملياً تتوافق وتتناغم مع مجتمعاتها حصراً وتتقاطع مع المجتمعات الاخرى، إذاً

لايجوز تعريف هذه الدول بأنها نجحت بتعريف حرية التعبير وأنها الاصل في صياغة قوانين لدول اخرى ايضاً، بمعنى اخر لايجوز تصدير وفرض توجهات دول على دول اخرى في رسم ملامح وصياغة قانون يخص حرية التعبير ، لأنها في الاصل لم تنجح في ادراج وجهات نظر المجتمعات الاخرى المختلف معها عقائدياً واجتماعياً وحتى سياسياً .

المجتمعات الغير منضبطة، اختلف عليها الكثير في تعريفها وتصنيفها ،وانا اعتقد بأن العجز عن تعريفها بحد ذاته منجز وخطوة مشجعة لتعريف حرية التعبير بصورة متعددة وفق طبيعة ونفسية المجتمعات مع الاخذ بنظر الاعتبار بعض الثوابت المشتركة.

لأن لكل مجتمع تقاليد واعراف واديان تصاغ فيها القوانين لتنظيم المجتمع بالاعتماد عليها وعدم تجاوز الخطوط العامة فيها ، مع ذلك نرى اصوات وتجمعات منظماتية وسياسية تنتقد ذلك وتريد الزام الدول الاخرى في تبني نفس التوجهات والاعتكاز عليها وتعميمها على الجميع وهذا لن يتحقق عملياً ،وإن تحقق ورقياً ستواجه انتقادات وربما تُربك الاستقرار وتتجه نحو الفوضى وازدياد مزاحمة الرأي الاخر ، ويتولد عن ذلك عدم الاستقرار المجتمعي إن لم يتخط ذلك ويهدد النظام السياسي فيما بعد.

الاجندة السياسية والاستخبارية الخارجية اشتبكت وانخرطت بطريقة هادئة وناعمة مع توجهات وثوابت بعض المجتمعات ، ونشأ عن ذلك ارباك مجتمعي ومزاحمة الرأي الاخر بطريقة غير متوقعة ، وضربت الثقة بين افرادها وبين فواعل المنظومة السياسية ،وبين فئات المجتمع والمنظومة السياسية ايضاً ، وربما يعتقد المتأثرين بالجهد المعادي بأنهم سيصنعون نصراً طويل الامد في شق النسيج الاجتماعي إضافةً للنسيج السياسي ، اما الذين لم يَعُوا لحد الان خطورة الانخراط السلبي الناعم يعتقدون بأن فقدان الثقة بين الفواعل اعلاه سيحقق نقلة نوعية في الاستقرار وبناء الدولة والرفاهية، والحقيقة غير ذلك تماماً ولو على المدى البعيد.

العراق أحد هذه المجتمعات المتأثرة بالانخراط السلبي الناعم ، ولم يبق لحرية التعبير تعبيراً سوى اجتهادات متباينة ومتقاطعة لدرجة الاصطدام الكلامي وحتى المسلح في بعض الاحيان.

هناك فريق نخبوي متأثر وملتزم بالنصوص القديمة التي كتبتها او استنتجتها مدارس فكرية في دول غير منضبطة بوجهة النظر الاجتماعية العراقية ، ويستقتلون

المسؤولية الدستورية والقانونية غير قابلة للتأويل تقع على عاتق الرئاسات

عليها وكأنها نصوص سماوية ...!!

وفريق نخبوي اخر يبحث عن ملائمة نصوص تضبط المجتمع وتُعرِف حرية التعبير بطريقة تسهل تنفيذها بأقل الخسائر مع مراعاة الثوابت العامة المشتركة مع المجتمعات الاخرى،او حتى بما يسمى الميثاق الدولي المختلف عليه.

يبدو ان الفريق الاول يعتقد بأنه تفكيره سليم لانه اتَّبع منهج مجتمع ودولة اخرى ، وفي بعض الاحيان يفرض نفسه مستقوياً بمنظمات اسستها دوائر استخبارية تعتقد بأن السيطرة على المجتمعات اخرى تكون عبر هذه النافذة لضمان امنها القومي ،طبعاً بخلق الفوضى عبر تسيس حرية التعبير وتحوير مسارها المشروع ...!!

والفريق الثاني يواجه الاول متذرعاً ومتحججاً وربما متشدداً في بعض الاحيان لإنقاذ مايمكن إنقاذه .

انا لا اميل لأي فريق بصورة مطلقة ،لكنني اعتقد بأن الفريق الثاني اكثر حرصاً على تبني مفاهيم تتناغم مع مجتمعاتها ولاتولد إرباكاً ، لكن الذي اتخوف منه ويتخوف منه الاخرون ،استغلال ذلك مذهبياً وعرقياً وسياسياً بإدراج اجندة معينة وإعدام حرية التعبير عن الرأي وتقييدها بولادة مشوهة لأي قانون.

هذا التخوف لم يأت من فراغ ،بل عملياً حصلت محاولات بهذا المسار وفشلت لأن الفريق الاول تصدى ، والفريق الثاني ذا حسن النوايا ايضاً تصدى معاكساً ،وفي النهاية لم يولد تعريف يضمن حرية التعبير وينهي المزاحمة السلبية للرأي ، وانعكس ذلك على المجتمع، وبدأت الفوضى تنخر جسد مشروعية التعبير وتآكل غشائها.

الغاية من المرور بواقع حرية التعبير كان لمواجهة سياسة(التشهير والتسقيط والتحقير) المتبنى من قبل بعض الافراد والقوى السياسية والاجتماعية من اجل محاولة انتزاع او الوصول الى السلطة بصناعة الرأي العام لصالحهم ، في ظل غياب قانون عصري ينظم حرية التعبير و يتناغم مع التطورات التقنية محدداً بذلك صلاحيات القضاء و مؤسساتها مانعاً الارباك والفوضى، رغم وجود قوانين قديمة يُعمل بها لكنها لم تحد من هذه الظاهرة الخطيرة المرتبطة بحرية التعبير عن الرأي.

بقي نقول من المسؤول عن ذلك، وكيف نحقق نجاحاً في إنهاء هذه الفوضى والحد من تداعياتها الخطيرة على المجتمع، يبدو ان جميع المؤسسات وفئات المجتمع مسؤولون عن ذلك مسؤولية مباشرة او غير مباشرة ،لكن (رئاسة الجمهورية ومجلس النواب العراقي ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الاعلى) تقع عليهم المسؤولية الدستورية والقانونية المباشرة وغير قابلة للشفاعة والتأويل.

ختاماً يسعدني ان ارى في المستقبل القريب ولادة قوانين تنظم ولا تقييد حرية التعبير عن الرأي ،وتطبق بطريقة سليمة، وتنقذ مايمكن إنقاذه من تقاليد ميَّزتنا عن الاخرين.

Wilson Center

إنهيار الفيدرالية في العراق

شيرزاد شيخاني:

يقول تقرير أمريكي صدر مؤخرا «أن النظام الفيدرالي العراقي الذي يعد أهم مكتسبات عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣ معرض للإنهيار ما سيؤدي إلى عودة الحكم المركزي لهذه البلاد». ففي تقرير نشره مركز (wilson) مؤخرا أشار إلى أنه بعد فشل الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان لتقرير المصير والانفصال عن العراق، تسعى بغداد حاليا إلى إستعادة الحكم المركزي عبر إضعاف سلطة الإقليم وحرمانه من مصادره المالية. ويقول التقرير «يبدو أن النظام المركزي هو الأنسب لدول الشرق الأوسط، رغم أنه قد يؤدي إلى حدوث مصادمات في المجتمعات التعددية، ولكن العراق ماض في إلغاء «الفيدرالية» هذا الميراث الفريد الذي تحقق باحتلال العراق من قبل الجيش الأمريكي». ويتحدث التقرير عن إنهماك بغداد بإعادة قولبة الحكم الذاتي في كردستان عبر حرمانها من العوائد المالية. ويمضي في القول «أن استفتاء الانفصال عجل مسعى بغداد لتحقيق هذا الأمر والتوجه نحو إلغاء النظام الاتحادي في العراق».

إلى هنا ينتهي التقرير بدق ناقوس الخطر على الكيان الكردي الذي حقق نوعا من الاستقلالية الذاتية بعد عشرات العقود من النضال القومي وبعد تضحيات جسام قدمت على هذا الطريق.

لا بد من تذكير القاريء بأن السيد مسعود بارزاني الذي كان رئيسا لإقليم كردستان قد أجرى استفتاءا شعبيا عاما في ٢٥ أيلول من عام ٢٠١٧ لتقرير المصير والانفصال عن العراق رغم مناشدة معظم دول العالم بقواها الكبرى ودعوة دول الجوار والأصوات العالية داخل إقليم كردستان من الكتاب والمثقفين والسياسيين بعدم اجرائه، لكنه أصرعلى التحدي ورفض جميع النداءات والمناشدات بما فيها رسالة وزير الخارجية

الأمريكي تيلرسون الذي وعد بطرح هذا الموضوع على طاولة البحث في حال وافق البارزاني على تأجيل الاستفتاء لمدة عامين.

ليس هناك كردي شريف مخلص لوطنه وقضيته العادلة لا يرغب في التحرر والاستقلال وبناء دولته القومية المستقلة ويقبل بعودة السلطة المركزية إلى كردستان، ولكن هناك حقائق لا يمكن أن نتغافل عنها وهي حقائق يلمسها المواطن الكردي عبر ثلاثين سنة من الاستقلال شبه الذاتي لإقليم كردستان.

وتتلخص تلك الحقائق بالأخطاء الجسيمة التي إرتكبتها القيادة السياسية الكردية عبر السنوات الماضية والتي تسببت بفشل التجربة الكردية الاستقلالية وأدت في المحصلة بالمواطن الكردي أن يرحب بهذه القولبة نتيجة معاناته المستمرة مع الحكم الكردي.

> **أخطاء بعض القادة السياسيين تسببت بفشل التجربة الكردية الاستقلالية**

ودعونا نلخص تلك الأخطاء الفادحة:

- تعامل اقليم كردستان مع دول العالم كأنه دولة مستقلة خارج السيادة العراقية وغير معنية بالشراكة التي أقرها الدستور بين الشعبين العربي والكردي. حتى وصل غرور القيادة السياسية الكردية إلى درجة إحتقار الدولة العراقية والاستهتار بها عبر تنظيم إستفتاء الانفصال. وكان هذا أول خطأ والذي مهد لأخطاء أخرى، حتى وصل الأمر إلى التعامل مع المواطن العراقي القادم من المحافظات الأخرى كأنه شخص أجنبي يحتاج إلى كفيل للسماح له بزيارة مدن كردستان.

- في وقت تكالبت فيه القيادة الكردية على المكاسب المالية والحصول على مناصب الدولة تغافلت أو نسيت تماما حقوقها الدستورية وبالأخص المادة ١٤٠ من الدستور حول تطبيع المناطق المتنازع عليها بين كردستان والحكومة المركزية، مما سيساعد تطبيقها على تعزيز مكانة وقوة الجانب الكردي عبر عودة الكثير من تلك المناطق الكردية إلى سلطة الإقليم ووقف عمليات التعريب الجارية على قدم وساق في هذه المناطق. وكان التفريط بهذه المناطق والتي شكلت نسبة ٥١ بالمائة من أراضي كردستان بعد معركة غير متكافئة بين البيشمركة وقوات الحشد الشعبي إثر الاستفتاء، هو الخطأ القاتل الذي ما زالت القيادة الكردية تدفع ضريبته عبر خروج مناطق غنية بالنفط من تحت سيطرتها.

- فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، تعاملت القيادة الكردية مع هذه المسألة بمخالفة صريحة لنصوص الدستور العراقي، ففي الوقت الذي تؤكد المادة (١١٠) من الدستور العراقي على أنه «تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية :اولا:- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية». عملت قيادة الإقليم على بناء علاقات مباشرة مع دول متعددة دون أي تنسيق مع الحكومة المركزية، ووقعت على إتفاقات هي من الإختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية منها توقيع إتفاق نفطي مع تركيا لمدة خمسين عاما، وكذلك إنتهاج سياسة الاقتصاد المستقل عن بغداد عبر تصدير النفط إلى الخارج. أضف إلى كل ذلك التصرف

بالعلاقات الخارجية وكأن الإقليم دولة مستقلة وليس جزءا من العراق.

والأهـم من ذلك أن هناك دائـرة ضمن حكومة الإقليم تسمى (دائرة العلاقات الخارجية) وهي تتعامل كأنها وزارة الخارجية، بل أن رئيسها أراد فعلا أن يقدم مقترحا عام ٢٠٢١ بتغيير هيكلها من مديرية إلى وزارة قائمة بذاتها في مخالفة صريحة أخرى لنص المادة ١٢١ الفقرة الرابعة التي تنص «تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية». وهذا يدل على أن التمثيل الكردي يكون داخل السفارات العراقية وليس خارجها، وتختص فقط بالشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية، وليس بناء علاقات سياسية أو عقد إتفاقات إقتصادية.

> **تكالبوا على المكاسب المالية والمناصب وتجاهلوا الحقوق الدستورية**

المخالفات الصريحة للدستور

هذه المخالفات الصريحة للدستور والتي سكتت عنها السلطة العراقية في الأعوام السابقة بسبب ضعف حكوماتها، أعتقد بأن السلطة الحالية وعبر قرارات المحكمة الاتحادية العليا تحاول تصحيحها. فقد تدخلت هذه المحكمة في الفترة الأخيرة لإصدار قرارات متعددة لتصحيح المسار الدستوري، وأظن بأنها ستستمر بإصدار الكثير من القرارات اللاحقة لوقف التجاوزات على الدستور.

لقد إستردت الحكومة العراقية عبر قانون الموازنة جميع عائدات الإقليم من مـوارد النفط والضرائب والعائدات المحلية، ولا يستبعد أن تمنع النشاط الدبلوماسي أيضا عن قيادة الاقليم، وقد تسترد أيضا السيطرة على قوات البيشمركة عبر ربطها بوزارة الدفاع خصوصا وأن الحزبين الحاكمين بكردستان فشلا في تحقيق رغبة التحالف الدولي بتوحيد هذه القوات، بل أن الخلافات بينهما تتجه حاليا إلى الانقسام والتمزق مع بروز مشكلة توزيع المناصب العسكرية بين قيادات الوزارة.

وقد يكون وقف الرحلات الجوية عبر مطاري اربيل والسليمانية قبل يومين اختبارا أو بروفة لما هو مخطط للقيام به مستقبلا.

فالحجة التي أعلنتها وزارة النقل العراقية بوجود مـسـيـرات فـي سماء الـعـراق ليست مقنعة تماما لأن المسيرات التركية تجول بسماء كردستان يوميا وتقتل العشرات من معارضيها داخل أراضي كردستان العراق.

على كل حال يبدو أن بغداد تحاول إحكام الطوق على رقبة القيادة بكردستان مما ينذر للأسف بعودة القضية الكردية إلى المربع الأول حين كان الحكم الذاتي لكردستان العراق في عهد النظام السابق مجرد ديكور لخداع العالم بديمقراطية مزيفة لهذا النظام. وهكذا جنت على نفسها براقش.

*كاتب وصحفي كردي من كردستان العراق يعمل في المجال الصحفي منذ عام ١٩٦٩، وينشر مقالاته باللغتين العربية والكردية في الصحف والمجلات العراقية والدولية.
*موسوعة ايلاف

د. أسعد كاظم شبيب

التنافس الأمريكي الصيني في العراق

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

يمكن للمتابع في الشأن العراقي ان يقيم حجم التنافس بين الدول الكبرى في العراق من خلال تحركات سفراء الدول الأجنبية، فمن خلال زيارة سفراء هذه الدول يتضح ان هناك تنافساً ملحوظاً في بلد صغير بحجمه، كبير بطاقاته وثرواته وموقعه الجيوستراتيجي مثل العراق من خلال مجموعة عناصر.

فبحكم التحركات مثلاً التي يقوم بها سفراء كل من الولايات المتحدة من جانب والصين من جانب اخر تدلل على حجم التنافس بين الدولتين على العراق، مثلاً خلال فترة اقل من عام التقت السفيرة الامريكية ألينا رومانوسكي اكثر من سبعين مرة بشخصيات عراقية من مختلف المشارب والانتماءات لاسيما الشيعية المحافظة منها مثل قوى الاطار التنسيقي والمؤسسات التي ينتمون لها خاصة على مستوى الوحدات الفاعلة في البلد سياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً حيث هناك لقاءات حتى على مستوى شيوخ القبائل والعشائر في البلد.

من جانب ثاني يشارك السفير الصيني في العراق تسوي وي أيضا في فعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية، اذ تشير الصين ضمن رؤيتها للعالم وشأنها في ذلك شأن اغلب الدول الصاعدة لاسيما روسيا من

تشير الصين ان العالم ليس احاديا واتجه الى عالم متعدد الأقطاب

ان العالم غادر الأحادية القطبية، واتجه الى عالم متعدد الأقطاب وبالتالي لا يحق للولايات المتحدة الامريكية وغيرها ان تتحكم بمفردها في العالم مستفيدة -أي الصين- من حالة التراجع التي تشهدها الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً منذ حرب العراق في عام ٢٠٠٣ وصولاً الى يوما هذا لاسيما تراجع نفوذها في عدد من الـدول مثل الخليج، وخسارة أخرى في عدد من الدول مثل العراق، حيث لم تكن تتوقع ان يكون العراق مثلاً ان يصبح محل نفوذ خصومها مثل الصين وروسيا ودول إقليمية مثل ايران وتركيا وما الى ذلك.

فالولايات المتحدة تنطلق من العراق كونها تعد البلد المحرر له من الديكتاتورية، وارادت من خلال العراق ان يكون نقطة نفوذ باتجاه دول الشرق الأوسط او في اطار ما كان يسميها بعض رؤساء البيت الأبيض بدول الشر مثل ايران إضافةً الى اللحاق العراق ضمن الدول الحليفة بالمحور الأمريكي لكن يبدو ان توقعات الولايات المتحدة لم يكتب لها ما ارادت حيث اصبح العراق ضمن اطار المحاور الدولية والإقليمية، وربما الدور الذي تقوم بها السفيرة الامريكية هو رسم سيناريوهات جديدة للعراق من خلال وضع العراق ضمن قائمة حلفاء الولايات المتحدة.

وهي هنا تحقق مكسبين في وقت واحد: الأول احراج حلفاء ايران في العراق وبالتحديد قوى الاطار التنسيقي الذين يمسكون بزمام الحكومة في البلد كون اغلبهم يرفعون لواء المقاومة ومناهضة الوجود الأمريكي بكل اشكاله في العراق، من جانب ثاني تجبر السفيرة الأمريكية الأطراف السياسية على المضي بالاستراتيجية الامريكية في العراق، وهنا يكون امام حلفاء ايران مواجهة عدد من السيناريوهات وفي مقدمتها اما الرفض وهنا يكون محل تصادم مع الولايات المتحدة لاسيما في ظل التكهنات عن نية المجتمع الدولي بتعديل مسار العملية السياسية واقصاء الأطراف الحاكمة منذ عام ٢٠٠٣، او القبول الحرفي بأجندات الولايات المتحدة.

يأتي ذلك في ظل تصارع المشاريع الدولية في العراق فالولايات المتحدة تريد ان تربط العراق ضمن الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط في حين ترى الدول الأخرى مثل الصين وروسيا وحتى ايران بقاء العراق ضمن اطار النفوذ الشرقي، وهذا ما عبر عنه السفير الصيني في العراق مؤخراً بأن الصين لديها علاقة تاريخية مع العراق وترتبط معه بمصالح تجارية وأخرى تتعلق بالنفط

> على العراق ان يوظف هذا التنافس لصالح تطوير وبناء البنية التحتية

والطاقة وان العراق مهم بالنسبة للصين في مبادرة الحزام والطريق، والصين تريد من العراق ان تستثمر ببعض الاجندات التي تريد ربط العراق بالصين عبر ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق الصينية والاستفادة من ابعادها وأهدافها، يأتي ذلك في ظل هلامية هذه المبادرة بالنسبة للعراق والحكومات العراقية وهذا ما صرح به عدد من المسؤولين داخل حكومة السيد السوداني ذاتها من انها لا تمتلك أي وثيقة او اجندات لهذه المبادرة وما الذي تعنيه للعراق.

وبالأخص الحضور الكبير للشركات الصينية في العراق بمختلف القطاعات لاسيما قطاع الطاقة والكهرباء، منوها الى التعاون التجاري العالي بين العراق والصين حيث تشكل الصين أكبر مصدر تجاري للعراق. وفي ذات السياق أشار السفير الصيني من ان هناك عدة مشاريع اقامتها الصين في قطاع الكهرباء، ومجال الطاقة المتجددة، ويمكن للحكومة العراقية تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الطاقة.

كما لم يخف السفير الصيني في العراق التنافس المتصاعد بين مشروع الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق على وجه الخصوص، في الوقت ذاته ان الصين لا تفكر في تعكير العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية لكنها لن تقف مكتوفة الايدي امام محاولات ما وصفها السفير الصيني بالهيمنة، ففرض العقوبات على الصين مثلاً في مجال التكنولوجيا المتطورة امر ترفضه الصين، وتأمل في ذات السياق بان يكون هناك تعاون وتعايش سلمي مع الولايات المتحدة الامريكية.

ومما تقدم، يتضح ان هناك تنافساً دولياً لاسيما بين الولايات المتحدة الامريكية من جانب، والصين من جانب اخر حول العراق ويتراوح هذا التنافس ما بين الاجندات الاقتصادية والاستثمارية والنفوذ السياسي والمهم بالنسبة للعراق الذي لا يزال بعد مرور عشرون عاماً من تغيير نظامه الشمولي بالقوة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، معالجة الكثير من المشاكل الخدمية والعمرانية وعدم الاستقرار السياسي وغياب المشاريع الاستراتيجية، ومن المفترض في ظل هذا التنافس ان يوظفه لصالح تطوير وبناء البنية التحتية والقطاعات الحيوية لاسيما قطاع الطاقة من نفط وغاز وما الى ذلك، وان تكون سياسته الخارجية نابعة من ايمانه داخليا بالعلاقات المتكافئة القائمة على أساس الحياد واحترام سيادة العراق والمعاملة بالمثل والا يبقى مرتهن بالقرارات الخارجية التي هي ذات سيناريوهات غير واضحة المعالم وقد تجعل العراق في نقطة البداية او اخطر من ذلك.

السعودية وتركيا.. تنسيق مشترك حيال القضايا الإقليمية والدولية

أكدت السعودية وتركيا عزمهما تنسيق التعاون في المجالات الدفاعية، ومكافحة الجرائم بكافة أشكالها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وأبدتا وجهة نظرهما حيال عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

نقاط عريضة، لبيان سعودي- تركي مشترك، صدر يوم الأربعاء، غداة زيارة اختتمها الرئيس رجب طيب أردوغان، إلى البلد الخليجي، والتقى خلالها قيادات سعودية؛ أبرزهم الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي رئيس مجلس الوزراء، لمناقشة القضايا المشتركة.

أبرز نقاط البيان المشترك؟

*أكد الجانبان أهمية استكمال اجراءات تفعيل مجلس التنسيق السعودي التركي، والعمل على تطوير مشاريع ومبادرات مشتركة وتنفيذها في إطار المجلس.

*أكدا أهمية رفع وتيرة التعاون في القطاعين التجاري والاستثماري، وحرصهما على دعم فرص التكامل الاقتصادي في عدد من القطاعات المستهدفة.

*ناقشا سبل تعزيز وتنويع التجارة البينية من خلال تكثيف التواصل بين القطاع الخاص في البلدين وتطوير بيئة استثمارية خصبة ومحفزة للقطاع الخاص.

*شددا على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تعزيز العلاقات الاقتصادية للوصول لمستويات أعلى وأرحب.

*أشاد الجانبان بنتائج المنتدى الاستثماري السعودي التركي، وعبرا عن ترحيبهما بعقد المنتدى الاستثماري السعودي التركي (الخاص بالمجال السياحي) أواخر شهر أغسطس/آب المقبل في مدينة إسطنبول.

أسواق الطاقة

أكد الجانبان أهمية استقرار أسواق الطاقة العالمية، ورحبت تركيا بدور المملكة في دعم توازن أسواق البترول العالمية.

عبرا عن تطلعهما إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة، والربط الكهربائي بين البلدين، وتصدير الكهرباء من المملكة إلى تركيا وأوروبا، وكفاءة الطاقة.

بحثا خيارات للتعاون للاستخدامات السلمية النووية والجوانب الرقابية للتقنيات النظيفة للموارد الهيدروكربونية، والوقود المنخفض الكربون بما فيه الهيدروجين

أكدا ضرورة تعزيز التعاون في تطوير المشروعات وسلاسل الإمداد المرتبطة بقطاعات الطاقة واستدامتها.

شددا على أهمية تعزيز التعاون في عدد من مجالات الطاقة بما فيها توريد البترول والمشتقات البترولية والبتروكيماويات.

بحثا فرص المشاريع المشتركة في كامل سلسلة قطاع البتروكيماويات بما فيها التحويلية والمتخصصة، والاستخدامات المبتكرة للمواد الهيدروكربونية.

ناقشا تبادل المعرفة والخبرات لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالهيدروجين النظيف، وتمكين التعاون بين الشركات لتعزيز الاستفادة من الموارد المحلية في البلدين.

التغير المناخي

أكد الجانبان أهمية الالتزام بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، واتفاقية باريس.

اتفق الجانبان على أهمية التعاون المشترك لتطوير تطبيقات الاقتصاد الدائري للكربون بتعزيز سياسات استخدام الاقتصاد الدائري للكربون كأداة لإدارة الانبعاثات وتحقيق أهداف تغير المناخ.

أكدا تعزيز التعاون المشترك في قطاعي الصناعة والتعدين، والعمل على تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة في مجالات التصدير والاستيراد وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي.

رحب الجانبان بالتوسع في دخول القطاع الخاص في البلدين في شراكات استثمارية في المجالات الزراعية والصناعات الغذائية.

عبر الجانبان عن رغبتهما في تعزيز التعاون والشراكة في المجالات المتعلقة بالاتصالات، والتقنية، والاقتصاد الرقمي، والابتكار، والفضاء.

أكدا أهمية تفعيل وتعزيز التعاون المشترك في مجالات النقل والخدمات اللوجستية المختلفة، وبحث زيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين.

الدفاع والأمن

عبر الجانبان عن عزمهما على تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الدفاعية، والصناعات العسكرية، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بينهما في هذه المجالات.

اتفقا على أهمية تعزيز التعاون الأمني القائم، والتنسيق حيال مكافحة الجرائم، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب وتمويلهما.

أكد الجانبان عزمهما تعزيز التعاون الثنائي لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود بجميع أشكالها، والحرص على تعزيز التواصل الفعال بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في البلدين.

اتفقا على تعزيز التعاون لمحاربة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب والغلو وخطاب الكراهية والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونشر ثقافة الاعتدال والتسامح.

السياحة والثقافة

عبر الجانبان عن تطلعهما إلى تعزيز التعاون في المجال السياحي، والسياحة المستدامة، وتنمية الحركة السياحية بين البلدين، واستكشاف ما تزخر به كل بلد من مقومات سياحية، وتبادل الخبرات.

أكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون والشراكة بينهما في المجالات الثقافية، والبرامج والأنشطة الرياضية.

عبر الجانبان عن تطلعهما إلى تعزيز التعاون العلمي والتعليمي بين البلدين، وتشجيع الجامعات في البلدين على تعزيز العلاقات المباشرة بينها، ورفع مستوى التعاون البحثي والعلمي في المجالات الحيوية.

بحث الجانبان فرص تطوير التعاون الإعلامي في مجالات الإذاعة والتلفزيون، والتبادل الإخباري، وتبادل الزيارات بين الجانبين.

الصحة

عبر الجانبان عن حرصهما على تعزيز التعاون والتنسيق في دعم المبادرات العالمية لمواجهة الجوائح والمخاطر والتحديات الصحية الحالية والمستقبلية.

رحبت تركيا باستضافة السعودية للمؤتمر الوزاري الرابع حول مقاومة مضادات الميكروبات المقرر انعقاده في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤م، والذي يهدف لدعم نهج الصحة الواحدة.

أكد الجانبان أهمية استمرار التعاون في المحافل والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومجموعة العشرين والتنسيق بينهما لدعم الجهود الدولية في مواجهة التحديات الاقتصادية التي يمر بها العالم.

الشأن الدولي

جدد الجانبان عزمهما على مواصلة التنسيق وتكثيف الجهود الرامية لصون السلم والأمن الدوليين.

تبادل الجانبان وجهات النظر حول القضايا التي تهم البلدين على الساحتين الإقليمية والدولية.

أكدا عزمهما على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك تجاهها، ومواصلة دعمهما لكل ما من شأنه إرساء السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

جدد الجانبان إدانتهما واستنكارهما للإساءات المتعمدة للقرآن الكريم، وأكدا أهمية تضافر الجهود في سبيل نشر قيم الحوار والتسامح والتعايش، ونبذ الكراهية والتطرف.

الأزمة اليمنية

أكد الجانبان أهمية الدعم الكامل للجهود الأممية والإقليمية للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

أكد الجانبان دعمهما الكامل لمجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية.

ثمن الجانبان الجهود الأممية في تعزيز الالتزام بالهدنة.

أكدا أهمية انخراط الحوثيين بإيجابية مع الجهود الدولية والأممية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهود السلام.

إيران:

أكد الجانبان أهمية التزام إيران بسلمية برنامجها النووي، والتعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أكدا أهمية مساهمة الجهود في إجراء مفاوضات شاملة تشارك فيها دول المنطقة، وتتناول مصادر تهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

فلسطين

أعربا عن إدانتهما للاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية.

أكدا ضرورة تكثيف الجهود الساعية للوصل إلى سلام شامل وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

السودان

أكد الجانبان أهمية التزام طرفي الصراع بوقف إطلاق النار الدائم والبناء على إعلان جدة.

حث الجانبان طرفي الصراع على الالتزام بالحوار السياسي من أجل الوصول إلى حل مستدام للصراع، واتخاذ إجراءات ضرورية لتخفيف معاناة الشعب السوداني.

أكدا أن حل الأزمة السودانية يمكن تحقيقه من خلال عملية سياسية سودانية داخلية فعلية تحترم سيادة ووحدة السودان، وتحافظ على مؤسسات الدولة السودانية.

شدد الجانبان على ضرورة تكثيف الجهود الدولية الداعمة للاستجابة الإنسانية بالسودان، وأهمية تخفيف المعاناة عن الشعب السوداني.

أزمة أوكرانيا

أكد الجانبان أهمية إنهاء الحرب من خلال المفاوضات استنادًا إلى القانون الدولي.

أكدا ضرورة تغليب الحوار والحلول الدبلوماسية، وبذل الجهود الممكنة كافة لخفض التصعيد بما يسهم في إعادة الأمن والاستقرار، ويحد من التداعيات السلبية لهذه الأزمة.

أشادا بما قدمه البلدان من مساعدات ومبادرات إنسانية مساهمة في تخفيف معاناة الأزمة.

أكد الجانبان أهمية مبادرة البحر الأسود التي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الأمن الغذائي العالمي وضمان استقرار أسعار المواد الغذائية وسلاسل الإمداد.

محمد بن زايد وأردوغان..
مباحثات لدعم سلام واستقرار المنطقة

تعزيز العلاقات الثنائية ودفع التعاون الاقتصادي بين البلدين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة، ملفات «هامة» كانت محور لقاء جمع بين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

لقاء جاء على هامش زيارة الرئيس التركي إلى دولة الإمارات، والتي وصلها يوم الثلاثاء، واستمرت حتى يوم الأربعاء، لمناقشة ملفات هامة.

وخلال الزيارة التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، لبحث تعزيز العلاقات الثنائية ودفع التعاون الاقتصادي.

وعن ذلك اللقاء، قال الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، في تغريدة عبر حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: سررت بلقاء الرئيس رجب طيب أردوغان في أبوظبي، مشيرًا إلى أنه بحث والرئيس التركي تعزيز العلاقات الثنائية ودفع التعاون الاقتصادي

> أهمية العمل المشترك لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف التحديات

والتنموي بين دولة الإمارات وتركيا إلى الأمام لمصلحة شعبيهما.

وأكد رئيس دولة الإمارات، أهمية البناء على التطورات الإيجابية في المنطقة لدعم السلام والاستقرار والازدهار لما فيه الخير لشعوبها.

وجرت للرئيس التركي مراسم استقبال رسمية ــ لدى وصول موكبه قصر الوطن في العاصمة أبوظبي ــ حيث أطلقت المدفعية ٢١ طلقة واصطفت ثلة من حرس الشرف تحية له، كما اصطفت مجموعة من الأطفال يلوحون بأعلام البلدين مرددين عبارات ترحيبية بضيف البلاد.

واصطحب الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الرئيس رجب طيب أردوغان إلى منصة الشرف وعزف السلام الوطني لكل من دولة الإمارات وتركيا.

وكان الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، بحث والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على هامش لقائهما في مدينة إسطنبول، الشهر الماضي، علاقات الصداقة ومسارات التعاون والفرص الواعدة لتوسيع آفاقه في مختلف المجالات التي تعزز التنمية والتقدم في البلدين وتسهم في تحقيق مصالحهما المشتركة.

واستعرض الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس التركي ما حققه البلدان من نمو في مسار علاقاتهما في جميع الجوانب، وفي مقدمتها الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والسياحة وغيرها، وذلك في إطار الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقعها البلدان خلال شهر مارس/آذار ٢٠٢٣.

وأعرب الجانبان في هذا السياق عن ترحيبهما بالمستوى المتطور الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين، والذي يبعث على التفاؤل بتحقيق مزيدٍ من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي المستدامين.

وأكد الجانبان خلال اللقاء حرص دولة الإمارات وتركيا على ترسيخ نموذج للتعاون والشراكة في المنطقة، يقوم على قاعدة التنمية المستدامة ودعم جهود السلام والاستقرار الإقليميين لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة وتحقيق الازدهار الاقتصادي المستدام.

وأشارا في هذا الإطار إلى أهمية العمل المشترك والتعاون البنَّاء لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف التحديات والأزمات التي تمر بها المنطقة والعالم أجمع.

د.محمد نورالدين:

إردوغان «يملأ كيسه» من الخليجيين

شكوك حول الأصول المُباعة

أنهى الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يومه الثاني من جولته الخليجية بزيارة قطر، بعدما زار قَبلها السعودية، على أن يختتم رحلته اليوم من الإمارات، لينتقل بعدها مباشرةً إلى قبرص التركية. ويأمل الأتراك مع انتهاء الرحلة الخليجية المخصّصة لجمع المال اللازم لضخّه في الاقتصاد التركي على شكل استثمارات وودائع، في أن يساهم ذلك في رفع احتياطي العملة الصعبة في المصرف المركزي، وتالياً لَجْم تدهور سعر صرف الليرة.

وإذ تركّز الاهتمام التركي على مشاركة الشركات المحلّية في المشاريع الخليجية الضخمة، تقول صحيفة «يني شفق» إن إردوغـان الذي يرافقه في جولته الخليجية ٢٠٠ رجل أعمال، يسعى إلى زيادة حجم التجارة مع الدول الإسلامية بنسبة ٣٠٪ من إجمالي الصادرات التركية التي تبلغ راهناً حوالى ٢٥٤ مليار دولار، من بينها ٧٦ مليار دولار (٢٦٪) مع الدول الإسلامية، وصولاً إلى ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٨.

وعلى رغـم الحديث عن أرقـام فلكية، إلاّ أن

> تكثر الإشاعات حول بيع تركيا لعدد من مؤسّساتها العامة الكبيرة

الأرقام التجارية تبدو متواضعة جدّاً، قياساً إلى حجم الإمكانات المتوافرة.

وتشير صحيفة «ميلليات»، في هذا المجال، إلى واقع التبادل التجاري اليوم مع الدول الثلاث التي شملتها جولة الرئيس التركي، مبيّنةً أن حجم التجارة مع السعودية، بلغ، عام ٢٠٢٢، ستة مليارات ونصف مليار دولار، أي بزيادة ٤ مليارات عن السنة التي سبقتها، وهي أرقام «ضعيفة جدّاً»، بحسبها، إذ يجب «رفع التجارة مع المملكة إلى ١٠ مليارات دولار في المدى القصير، وإلى ٣٠ ملياراً في المدى الأبعد»، علماً أن هناك ١٤٠٠ شركة سعودية تعمل حالياً في تركيا، بحسب وزير التجارة التركي، عمر بولات.

ومن جهتها، تنتقد المعارضة التركية حجم التجارة مع قطر، إذ إنها بالكاد تجاوزت المليارَي دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة ٣٠٪ عن العام الذي سبقه، علماً أن الاستثمارات التركية في الدولة الخليجية الصغيرة واسعة، وتقارب قيمتها الـ٢٠ مليار دولار، ولا سيما في مشاريع المترو والطرق البريّة.

وتُعدّ العلاقات مع الإمارات، الأكثر أهمّية بالنسبة إلى تركيا، إذ وصل حجم التجارة بينهما، عام ٢٠٢٢، إلى ١٠ مليارات دولار (٥٫٤ مليارات صادرات تركية، و٤٫٥ مليارات دولار صادرات إماراتية). ولكن، لوحِظ أن الصادرات التركية إلى الإمارات تراجعت، العام الماضي، ولو بنسبة ضئيلة (١٫٤٪)، عن العام الذي سبقه.

ولهذا، يعمل الجانبان على زيادة التجارة إلى ٢٥ مليار دولار خلال خمس سنوات، فيما يبلغ حجم الاستثمارات التركية في الإمارات، ١٢٫٦ مليار دولار في مشاريع المطارات والطرق والمباني السكنية. ويطمح إردوغان إلى أن يبلغ حجم الاستثمارات الخليجية بالمجمل في بلاده، ٢٥ مليار دولار يمكن أن ترتفع لاحقاً إلى ٥٠ ملياراً، لكن سرتاتش إش يَذكر، في صحيفة «جمهورييات»، أن رجال الأعمال الخليجيين يفضّلون الاستثمار في مشاريع جاهزة.

ومع أن نتائج الجولة لن تُعرف قبل مرور بعض الوقت عليها، فإن الإشاعات تكثر حول بيع تركيا لعدد من مؤسّساتها العامة الكبيرة، مثل الخطوط الجوية التركية، أو شركة أنابيب النفط (بوتاش)، أو تلزيم إدارة مرفأ «ألصنجق» في إزمير، أو غيرها من المؤسّسات التي يملكها «صندوق السيادة الوطني» التابع للدولة. وفي هذا المجال، ردّ إردوغان على مَن اتهموه بـ«التفريط بالسيادة الوطنية»، بالقول: «نحن نعرف ما الذي يجب بيعه، وما الذي لا يجب بيعه».

الكاتب مراد يتكين:

وتعليقاً على جولة إردوغان الخليجية، يقول مراد

> الأرقام التجارية تبدو متواضعة جدا

يتكين إن «الاقتصاد التركي يمرّ بأزمة عميقة، وليس أدلّ على ذلك من أن الزيادات الكبيرة في الضرائب (أكثر من ٢٠٪) على منتجات الطاقة وغيرها، قد أذابت الزيادات على الرواتب التي أُقرَّت في مطلع الشهر الجاري». لهذا، فإن اعتراضات شركاء إردوغان على هذه الزيادات «لا قيمة لها»، لأن «الحصان مرّ في اسكودار (حيّ في إسطنبول)»، وفق المثل التركي الشائع، «وانتهى الأمـر»، أي إن إردوغـان فاز في الانتخابات ونال مراده ولا يعير أهميّة لمنتقديه من شركائه.

ويتوقّف يتكين هنا، كما الصحافي فهيم طاشتكين في صحيفة «غازيتيه دوار»، عند ادّعاء الكاتب المعروف، سيمور هيرش، بأن موافقة تركيا على انضمام السويد إلى «حلف شمال الأطلسي» جاءت نتيجة اتّفاق بين إردوغان ونظيره الامريكي، جو بايدن، يقضي بأن تحصل أنقرة على قروض تُراوح قيمتها ما بين ١١ و١٣ مليار دولار من «صندوق النقد الدولي»، وهو ما يعدّ، في حال صحّته، مستهجَناً، نظراً إلى أن الرئيس التركي ظلّ يتباهى بواقع أن بلاده سدَّدت، منذ سنوات بعيدة، ما عليها من ديون للصندوق، بل وباتت هي التي تقرضه. وفي هذا الإطار، يرى خبراء اقتصاد أتراك أن إردوغان لن يعثر على مراده في الخليج، وسيضطرّ للعودة إلى «صندوق النقد الدولي» لاحقاً، وأن صورة تركيا الباحثة عن المال في الخليج ليست مريحة للمستثمرين، وتدفعهم إلى النزوح عنها.

لكن يتكين يستبعد زعم هيرش، قائلاً إن المبلغ المقترَح ليس كبيراً لإنقاذ تركيا، كما أن عقيدة إردوغان لا تدفع في الاتّجاه المتقدّم، فيما «صندوق النقد» لا يسير تلقائيّاً كما لو أنه مجرّد أداة امريكية. لذلك، لجأ الرئيس التركي إلى إجراءات جراحية عبر زيادة الضرائب على استهلاك الطاقة، ومن ثمّ ذهب إلى الخليج لجمع المال والبحث عن إنقاذ لمأزق الاقتصاد التركي. وبدوره، ينتقد النائب السابق عن «حزب العدالة والتنمية»، بدر الدين يلديريم، هذه الزيادات، قائلاً إن تركيا لم تَعُد قادرة على التحكُّم بسلسلة الزيادات على الضرائب، وإن الارتفاع في أسعار استهلاك الطاقة كسر ظهر الأمّة و«يجب وضع حدّ للفساد والهدر في القطاع العام»، مبيّناً أنه «في السنوات الخمس الماضية، تمّ التهرّب من دفع ٢٠٠ مليار دولار تقريباً من الضرائب، والآن تأتي زيادات مماثلة على الطاقة، فهل هكذا يدار البلد؟»، يتساءل يلديريم.

الباحث برهان الدين دوران:

وانتهت زيارة إردوغـان إلى السعودية، بتوقيع

> تعد العلاقات مع الإمارات، الأكثر أهمية بالنسبة إلى تركيا

خمسة اتفاقات للتعاون في مجال الاتصالات والإعلام والطاقة والصناعات العسكرية، وتحفيز الاستثمارات. وإذ قدّر الرئيس التركي حجم التجارة الخارجية لبلاده مع دول الخليج، بـ٢٢ مليار دولار، فهو وصف زيارته إلى قطر بأنها ممتازة على كلّ الصعد، على أمل أن يصلح «العطّار» الخليجي ما أفسده الدهر التركي.

وكال الباحث برهان الدين دوران، المقرّب من إردوغان، على خلفية ذلك، المديح لسياسة الرئيس التركي الاستثمارية الجديدة، وقال: «كما نجح في سياسة استخدام القوّة الخشنة في القوقاز وأثناء حصار قطر، ها هو ينتقل من مرحلة التوتّرات إلى مرحلة التطبيع مع الكثير من الدول».

وأضاف دوران، في صحيفة «صباح»، أن تركيا، وبعدما سيّرت الحملات العسكرية في سوريا وشرق المتوسط وليبيا، لم تَعُد ترى ضرورة لاستخدام لغة التوتّرات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

«يني شفق»

على صعيد آخر، تَذكر «يني شفق» أنه من بين المشاريع الكبيرة التي يبحثها إردوغـان، استكمال «طريق التنمية»، الذي أَعلن عنه العراق، في نهاية أيار الماضي، والذي ينقل الصادرات الخليجية برّاً عبر بلاد الرافدَين وصولاً إلى تركيا ومنها إلى الأسواق الأوروبية. لكن الأهمّ في مشروع هذا الطريق، أن تصبح بوابة «أوفاكوي» التركية في الزاوية الغربية من الحدود مع العراق وعلى مقربة من الحدود السورية، مركز هذه التجارة التي يمكن أن تمرّ عبرها سنوياً صادرات بمليارات الدولارات.

ومن «ميزات» الطريق المذكور أنه يمرّ من الجنوب إلى بغداد ومنها عبر المناطق السنّية إلى محافظة الموصل فبوابة «أوفاكوي» من دون المرور بالمناطق الكردية، على أن تبقى بوابة الخابور في المنطقة الكردية وغير البعيدة كثيراً عن «أوفاكوي»، مفتوحة. وبالتالي، ستضمن الطريق المارّة بـ«أوفاكوي» صلة الوصل البريّة بين التجارتَين الأوروبية والخليجية.

وتلفت الصحيفة نفسها إلى أن معظم تجارة دول «مجلس التعاون الخليجي» مع أوروبا، تمرّ عبر قناة السويس، فيما يمكن لـ«طريق التنمية» الذي سيكلّف حوالى ١٧ مليار دولار، ويلحظ شقّ طريق برّي وسكة حديد، أن يختصر الوقت للصادرات الأوروبية والخليجية عبر تركيا والعراق بصورة كبيرة، وصولاً حتى إلى ميناء «الفاو» العراقي، وأن يضاعف حجم التجارة المارّة عبر تركيا.

*موقع الكاتب في صحيفة الاخبار اللبنانية

دبلوماسية توغ..أردوغان يعلّق أحلامه الإقليمية بعد أن غرق في أزماته الاقتصادية

الرياض- أظهرت الجولة الخليجية أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان قد تخلى عن أحلامه الإقليمية القديمة، وأن ما بات يهمه هو جلب الاستثمارات في مسعى لإنقاذ الاقتصاد الذي صار ضحية شعاراته وصراعاته الإقليمية والدولية.

وأهدى أردوغان سيارة توغ المصنوعة محليّا إلى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وكذلك إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وهو ما مثل رسالة رمزية تؤشّر على حدوث تغيير في الدبلوماسية التركية من دبلوماسية الشعارات إلى دبلوماسية توغ، وما تعنيه من تركيز على المصالح في العلاقة مع دول الخليج.

وفي زيارته إلى السعودية لم يشر الرئيس التركي، لا من قريب ولا من بعيد، إلى المسائل السياسية ولم يهدد ولم يهاجم -كما كان في السابق- الأشخاص والدول، واكتفى بالحديث عن الاقتصاد، وهو ما يؤكد أن أردوغان قد أغلق باب السياسة من بوابة الجولة التي تشمل السعودية وقطر والإمارات.

ورغم الحملات التي شنّها الرئيس التركي ضد الرياض وأبوظبي في الماضي قابل القادة في السعودية والإمارات ذلك بالصمت في مرحلة أولى وعدم رد الفعل، وفي مرحلة ثانية حين استنجد بهم أردوغان أظهروا أنهم قد تناسوا الإساءة وفتحوا الباب للدعم المالي والاستثماري

هل أغلق الرئيس التركي باب السياسة من بوابة الرياض وأبوظبي؟

والاتفاقيات ذات القيمة من أجل مساعدة أنقرة على تطويق أزماتها المتعددة.

وسارع الخليجيون إلى دعم تركيا خلال الزلزال الذي ضرب البلاد قبل أشهر، وقدموا ما يكفي من المساعدات لإنقاذ العالقين من أتراك وسوريين.

وسحبت هذه المواقف أي مبرر من أردوغان للاستمرار في إطلاق الشعارات. كما منحته فرصة التخلي عن تلك الشعارات والتفكير في مصالح بلاده مع دول الخليج التي توفر استثماراتها واتفاقياتها قشة النجاة الوحيدة للاقتصاد التركي.

ولم تقدر تركيا على تحصيل التمويلات التي تبحث عنها للخروج من الورطة إلا بالاتجاه إلى دول الخليج. كما لم تقدر على عقد صفقات كبرى إلا عبر مصالحة الخليجيين.

ووافقت السعودية الثلاثاء على شراء طائرات مسيرة تركية في أكبر صفقة دفاعية في تاريخ تركيا، حيث جنى أردوغـان ثمار أحدث الجهود الدبلوماسية التي بذلها لإصلاح العلاقات مع دول الخليج ومساعدة الاقتصاد التركي المتعثر.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن أردوغان والأمير محمد بن سلمان شهدا مراسم توقيع عقدين بين شركة الصناعات الدفاعية التركية بايكار ووزارة الدفاع السعودية.

وكان أردوغـان قد وصل إلى مدينة جدة السعودية المطلة على البحر الأحمر الاثنين في مستهل جولة خليجية.

وقال وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان في تغريدة الثلاثاء إن السعودية ستشتري الطائرات المسيرة "بهدف رفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز قدرات المملكة الدفاعية والتصنيعية".

ولم تذكر وكالة الأنباء السعودية تفاصيل عن قيمة الصفقة، لكن خلوق بيرقدار المدير العام لشركة بايكار قال إنها أكبر صفقة لصادرات الدفاع والطيران في تاريخ تركيا.

وكتب في تغريدة على تويتر "وقعنا عقدا مع وزارة الدفاع السعودية لتصدير طائرات بيرقدار أقينجي (مركبة جوية قتالية مسيرة) والتعاون".

وساعدت الاستثمارات والتمويل من الخليج في تخفيف الضغط عن الاقتصاد والاحتياطيات النقدية في تركيا منذ عام ٢٠٢١، عندما أطلقت أنقرة حملة دبلوماسية لإصلاح العلاقات مع السعودية والإمارات.

وتتوقع تركيا أن تضخ السعودية والإمـارات وقطر استثمارات مباشرة قدرها ١٠ مليارات دولار في البداية و٣٠ مليار دولار إجمالا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والدفاع في أعقاب زيارة أردوغان إلى الدول الثلاث.

وقالت وكالة الأنباء السعودية إن أردوغـان والأمير محمد بن سلمان حضرا توقيع الخطة التنفيذية للتعاون في مجالات القدرات والصناعات الدفاعية والأبحاث

السعودية ووافقت على شراء طائرات مسيرة تركية في أكبر صفقة دفاعية

والتطوير، والتي وقعها من الجانب السعودي وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان ومن الجانب التركي وزير الدفاع يشار غولر.

ويشكل تطوير صناعة عسكرية محلية جزءا من خطة ولي العهد السعودي لتنويع اقتصاد المملكة بعيدا عن النفط.

وقالت شركة بايكار في بيان منفصل إن الاتفاق مع الرياض ينطوي على تعاون في نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك "من أجل النهوض بقدرات تطوير التكنولوجيا الفائقة في البلدين".

وقالت وكالة الأنباء السعودية إن البلدين وقعا أيضا عدة مذكرات تفاهم في مختلف القطاعات، بما في ذلك الطاقة والعقارات والاستثمارات المباشرة.

وأضافت الوكالة أن المملكة وتركيا وقعتا كذلك مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة شملت التعاون في إنتاج المنتجات البترولية المكررة وتسويقها وتوزيعها وتجارتها.

وكشفت أن المذكرة شملت أيضا التعاون في إنتاج البتروكيماويات وفي مجال استدامة الطلب على البترول ومجال تصدير الكهرباء وتوريدها.

وكان أمير قطر في استقبال الرئيس التركي مساء الثلاثاء في الدوحة بانتظار ما ستفضي إليه الزيارة من اتفاقات بين البلدين.

وأدى كل من أمير قطر والرئيس التركي زيارات متبادلة فاقت ٣٢ لقاء على مدى ٨ سنوات فقط، وفقاً لإحصاء أوردته وكالة أنباء الأناضول، وهو رقم قياسي في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

وفاقت الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين أنقرة والدوحة الثمانين اتفاقية كانت تصب في معظمها لصالح تركيا.

وزادت استثمارات قطر المباشرة في تركيا زيادة كبيرة تقدّر بـ٣٣/٢ مليار دولار، بينما بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها شركات الإنشاءات التركية في البنية التحتية بقطر ٢٢ مليار دولار وارتفعت قيمة اتفاقية تبادل العملات إلى ١٥ مليار دولار.

وينتظر أن تشهد زيارة الرئيس التركي إلى الإمارات في ختام جولته الخليجية عدة اتفاقيات.

وكانت أنقرة قد أعلنت أن نائب الرئيس التركي جودت يلماز ووزير المالية محمد شيمشك سافرا الشهر الماضي إلى الإمـارات لبحث "فرص التعاون الاقتصادي" مع نظرائهما، والتقيا بالرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وأظهرت بيانات الاثنين أن عجز الميزانية التركية ارتفع إلى ٢١٩/٦ مليار ليرة (٨/٣٧ مليار دولار) في يونيو الماضي، أي سبعة أمثال العجز قبل عام. واقترب التضخم السنوي من ٤٠ في المئة خلال الشهر ذاته بينما تراجعت الليرة بنسبة ٢٩ في المئة هذا العام.

*صحيفة «العرب» اللندنية

طارق الحميد

السعودية وتركيا... والجولة الأولى

استقبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في جدة، حيث اختار الرئيس التركي السعودية محطته الأولى في أولى زياراته إلى المنطقة بعد إعادة انتخابه رئيساً لولاية ثالثة في مايو (أيار) الماضي.

وعنونت صحيفتنا هذه الزيارة بـ«جولة الاستثمار والاستقرار»، فهل ينعكس ذلك على الاقتصاد فقط؟ المفترض لا، وإن كانت هناك اليوم ملاحظة مهمة لا تخطيها العين، وهي أن اللغة في منطقتنا اختلفت بسبب المبادرات السعودية؛ حيث باتت لغة مصالح، وبناء جسور تواصل، وهذا يتطلب تقارباً سياسياً محكوماً بالمصالح، وليس الآيديولوجيا.

اليوم تأتي زيارة الرئيس التركي للسعودية وأنقرة قد طوت صفحة الخلافات الخليجية، وتحديداً مع السعودية والإمـــارات، وكذلك الخلافات التركية - المصرية، وبالتالي فإنه يترتب على ذلك الكثير من الجماعات وحتى الشركات.

> أهمية هذه الزيارة مختلفة هذه المرة، وليست كما سابقاتها

هذا التقارب الذي تشدد عليه أنقرة الآن، بينما يقول الرئيس إردوغان إنه يريد أن تلعب الشركات التركية دوراً في بناء المشاريع الكبرى في السعودية، ووسط الحراك السعودي، وهو ماكنة ٢٠٣٠، يتطلب كما أسلفنا لغة مصالح، وليس لغة مجاملات.

ومن شأن ذلك أن ينعكس على كل المنطقة، فكما أن هناك جماعات مخربة تراقب هذه الزيارة التركية للسعودية، وهذا التقارب بين الرياض وأنقرة، وكذلك مع القاهرة، فإن هناك مستثمرين صغاراً وكباراً يراقبون هذا التقارب.

وبالنسبة إلى قطاع الأعمال، وحتى المستثمرين الصغار من ملاك العقار وخلافه، فإن تغليب لغة المصالح، والتعاون الاقتصادي بين السعودية وتركيا هو أهم من ملف الأزمة الأوكرانية مثلاً، أو حتى الموقف التركي أو السعودي من سوريا.

اليوم الجميع، وتحديداً في السعودية، يفكر اقتصادياً، ويلمح ما يحدث حول السعودية من منظور اقتصادي، وبلغة واضحة وبسيطة، فإن التفكير المفترض هو ما الذي قد أحققه من مكاسب، وبماذا سينعكس عليّ.

وهذا أمر جيد لأن السعوديين لا ينطلقون من مصالح آيديولوجية، ولا توسعية، وأنا هنا أتحدث عن المواطن والمستثمر، بينما القيادة السعودية، وبموجب ٢٠٣٠، ألزمت نفسها بمسار إصلاحي استثماري اقتصادي يتطلب بناء الجسور، ومع الجميع.

ولذلك فإن أهمية هذه الزيارة التركية للسعودية مختلفة هذه المرة، وليست كما سابقاتها، اليوم الرياض وأنقرة تعرفان بعضهما تمام المعرفة، وسبق أن تباينتا في كل الملفات، والآن العلاقة تعود إلى مسار مختلف.

وهذا المسار هو الاستثمار، وتغليب لغة المصالح، وهذا المطلوب في منطقتنا مع ضرورة الحذر من تجريب المجرب، وهذا الأمر يقال للجميع، فهذه المنطقة لا تملك ترف إضاعة الوقت، والاستثمار في ما جرى الاستثمار به من قبل.

والمقصود هنا بكل وضوح أن منطقتنا لا تملك ترف إعادة الاستثمار بالجماعات والتيارات، والركض خلف الشعارات، وعلى من يعتقد أن هذا حديث مبالغ به، النظر حوله بالمنطقة ليرى كمية الدول الفاشلة، أو التي على وشك الانهيار.

العلاقة السعودية - التركية مهمة، والأهم أن تبنى على لغة مصالح من شأنها ضبط إيقاع المتغيرات في منطقة أشبه بالرمال المتحركة؛ حيث إن نبتت الخلافات تنبت أحياناً من دون حتى مبررات واضحة.

حسني محلي:

إردوغان في جولته الخليجية.. هل من مسرحية جديدة!

بعد ٦ سنوات من قراره بإرسال الجيش التركي إلى الدوحة لحماية صديقه وحليفه الاستراتيجي تميم آل ثاني من أي عدوان إماراتي - سعودي - مصري، وبعد أن قطع آل سعود وآل نهيان وآل خليفة المدعومون من السيسي علاقاتهم بقطر في حزيران/ يونيو ٢٠١٧، لم يكن مفاجئاً لأحد أن يعود الرئيس إردوغان إلى الخليج، وهذه المرة من بوابة جديدة لا تختلف عن تلك التي دخل منها الجميع، سوريا، عام ٢٠١١، بدعم امريكي - غربي شامل، وهو ما تحدث عنه رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ عندما قال إن «كل ما قاموا به في سوريا كان بتفويض من الملك السعودي عبد الله، وأن كل ما تم إدخاله إلى سوريا من المال والسلاح والإرهابيين كان عبر الحدود التركية مع سوريا».

فبعد الزيارة التي قام بها محمد بن زايد إلى أنقرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، جاء صديقه رئيس الكيان الصهيوني إسحاق هرتسوغ إلى أنقرة في ٩ آذار/ مارس ٢٠٢٢ ليساعد الرئيس إردوغان في الانفتاح الجديد على المنطقة.

ومن دون أن يتذكر أحد أن إردوغـان هو الذي هدّد وتوعّد «إسرائيل» والإمـارات بسبب «الاتفاقية الإبراهيمية»، كما اتهم وزير داخليته سليمان صويلو

> لم يكن مفاجئا لأحد أن يعود الرئيس إردوغان إلى الخليج،

بن زايد وامريكا بتمويل محاولة الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦. فبعد أن نسي الجميع اتهام إردوغان هذا لابن زايد وقادة الكيان الصهيوني، لم يتأخر محمد بن سلمان في زيارة أنقرة في ٢٢ حزيران/ يونيو العام الماضي، بعد أن أغلق إردوغـان ملف جريمة جمال خاشقجي، وأرسل هذا الملف كاملاً إلى الرياض.

وجاءت المصالحة الخليجية في قمة العلا في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ لتساعد تميم آل ثاني للاستمرار في دوره التقليدي بين الانحياز والتوازن في القضايا العربية والإقليمية، خاصة بعد أن صالح الرئيس السيسي وأقنعه بضرورة المصالحة مع حليفه الاستراتيجي إردوغان. وهو ما تحقق له على هامش مباريات كأس العالم في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، حيث تصافح الرئيسان السيسي وإردوغان وهو الآن يستعد لاستضافة السيسي في أنقرة ٢٧ الشهر الجاري، ناسياً أنه هو الذي اتهمه بـ«الديكتاتورية والإرهاب والاستبداد والقتل والإجرام» لأنه أطاح الرئيس الإخواني محمد مرسي.

الرئيس إردوغان الذي سبق له أن أرسل نائبه جودت يلماز ومعه وزير المالية محمد شيمشاك إلى الإمارات وقطر والسعودية تمنى لزيارته إلى هذه الدول الثلاث (الإثنين ١٧ تموز/ يوليو) أن تساهم في إقناع حكامها للاستثمار بما لا يقل عن خمسين مليار دولار في تركيا. وتتوقع المعارضة لإردوغان أن يقترح على زعماء الدول الثلاث شراء العديد من مؤسسات القطاع العام والتي ستتم خصخصتها خلال الفترة المقبلة، وأهمها شركة الطيران ومؤسسة النفط والموانئ الاستراتيجية.

ويتمنى إردوغان لعملية الخصخصة أن تساعده في تجاوز الأزمة المالية الخطيرة التي تعاني منها تركيا، خاصة بعد أن تراجع احتياطي المصرف المركزي إلى ناقص ٥٧ مليار دولار، ووصلت الخزانة العامة إلى حافة الإفـلاس. ومن دون أن يعني ذلك أن الـدولارات هي الهدف الرئيسي في جولة إردوغان الخليجية، التي جاءت بعد المصالحة التركية -الامريكية في قمة الأطلسي الأخيرة. وهي المصالحة التي يتوقع لها البعض أن تنعكس بشكلٍ سلبي على العلاقات الروسية – التركية، وقد ترفع من سقف المساومات التركية مع دول الخليج ومصر في ما يتعلق بالدور التركي في سوريا وليبيا والعراق، بعد أن بات واضحاً أن هذه الدول العربية غير مبالية بذلك، كما هي غير مبالية بالقواعد التركية في قطر التي تحوّلت إلى محمية تركية جنباً إلى جنب مع قاعدتَي السيلية والعديد الامريكيتين، وتدير واشنطن عبرهما كل مخططاتها ومشاريعها العسكرية في المنطقة، بما فيها احتلال العراق وأفغانستان وشمال شرق سوريا، كما تخدم المشاريع والمخططات الإسرائيلية في المنطقة، وفي مقدمتها مواجهة ما يسمّى بـ«الخطر الإيراني».

وعلى الرغم من المصالحة الإيرانية -السعودية

إردوغان هدد وتوعد إسرائيل والإمارات بسبب الاتفاقية الإبراهيمية

والإيرانية مع كل من السودان ومصر والجزائر، فإن ذلك لم ينعكس حتى الآن إيجاباً على الملف السوري بسبب الاعتراض الامريكي والأوروبي على أي انفتاح عربي وإقليمي على دمشق. وبات واضحاً أن إردوغان لن يستعجل المصالحة معها، وسينتظر نتائج جولته الخليجية، التي يرى فيها البعض محاولة لتشكيل تحالف إقليمي سني جديد بصيغة جديدة لا تختلف في الجوهر عن التحالفات السنية السابقة في المنطقة، منذ بداية ما يسمّى بـ»الربيع العربي» ومجيء الامريكيين وحلفائهم إلى سوريا بذريعة محاربة «داعش».

ويعرف الجميع أنها (داعش) صنيعة امريكا ومن معها دولياً وإقليمياً حالها حال «النصرة» التي تحتمي بالجيش التركي في إدلب وجوارها، كما هي على اتصال مع واشنطن التي ترى فيها قوة احتياطية تساعدها في ترتيب أمور سوريا والمنطقة. وبات واضحاً أن إردوغان بجولته الخليجية واستقباله الرئيس السيسي ٢٧ الشهر الجاري إنما هو يسعى لضمان مكانته في مسرحية المضحك المبكي التي تعودنا عليها منذ ما يسمى بـ»الربيع العربي»، حتى ولو اختلفت الأدوار والأزياء والموسيقى فكاتب السيناريو لم يتغير، ما دام الممثلون سعيدين بأدوارهم من البطولة إلى الكومبارس!

وإلا ما هو التفسير المنطقي للمصالحة بين قطر وكل من السعودية والإمارات ومصر. وما هو التفسير المنطقي لتجاهل زعماء مصر والإمارات والسعودية كل ما قاله عنهم إردوغان خلال السنوات الأخيرة حالهم حال رئيس الكيان الصهيوني هرتسوغ الذي أوصى رئيس وزرائه نتنياهو لزيارة أنقرة الشهر القادم. وهو ما تؤيده واشنطن التي تستمر في مساعيها لإقناع الرياض للمصالحة مع «تل أبيب».

ومن دون أن يقول لنا أحد لماذا لم ترقَ الدول الخليجية إلى مستوى الجارة العراق الذي قام رئيس وزرائه محمد شياع السوداني بزيارة مفاجئة إلى دمشق ليعلن تأييد بلاده للرئيس الأسد والدولة السورية في مكافحة الإرهاب. ويعرف الجميع أن مصدره هو الدول والأطراف نفسها التي تتحدث الآن عن الأمن والسلام والاستقرار، وبعد أن قدّمت، وما يزال البعض منها يقدم كل أنواع الدعم للجماعات الإرهابية التي أوصلت سوريا والعراق ثم المنطقة برمّتها إلى ما وصلت إليه من دمار ومآسٍ في المجالات كافة.

ومن دون أن يكون واضحاً هل وكيف ستساهم جولة الرئيس إردوغان الخليجية في مساعدة سوريا والعراق وليبيا والمنطقة عموماً لوضع حد نهائي لهذه المآسي، وهم جميعاً ومن معهم إقليمياً ودولياً سببها الرئيسي.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

التحول الجديد في السياسة التركية وانعكاساتها

*مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

تتمتع تركيا بوزن جيوسياسي كبير في المعادلة الدولية خاصة في الأزمات الدولية كالأزمة الأوكرانية والصراع الغربي الروسي، إلى جانب الأزمة السورية، ولا يمكن لأحد وبالأخص الدول العظمى تجاهل ذلك. وعلى هذا الأساس يقوم أردوغان باستغلال الدول للحصول على أكبر قدر من المكاسب من الغرب ومن روسيا في آنٍ واحد. فروسيا لحاجتها إلى تركيا في صراعها مع الغرب تقدم التنازلات وتغض الطرف عن السياسة التركية ضدها وتقدم المبررات لها وآخرها بأن روسيا تتفهم الضغوط الغربية على تركيا بعد نقلها لخمسة من قادة تنظيم آزورف الإرهابية "النازيين الجدد" إلى كييف، وذلك في سبيل كسب تركيا إلى صفها أو على أقل تقدير حيادها في الصراع الغربي الروسي.

أما الغرب فهي تضغط على تركيا لاتباع سياستها تجاه فرض عقوبات على موسكو كونها عضو في حلف الناتو ويجب عليها الالتزام بقرارات الحلف، إلا أن الغرب وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها على تركيا إلا أنها لا ترتقي لحد إجبار تركيا على اتباع سياستها فهي تخشى من التجاء تركيا إلى روسيا وقيام الاخيرة باستغلال تلك الضغوطات لربط تركيا أكثر بفلكها، لكن في نفس الوقت تعول على الوضع الاقتصادي المتدهور لتركيا، بحيث تصبح تركيا مجبرة على تنفيذ القرارات الغربية في المستقبل القريب، وهو ما يبدو إن جاز التعبير التنازل عن شروطها لانضمام السويد إلى الحلف من خلال مطالبتها بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، فتركيا بحجة إلى الغرب لتحسين وضعها الاقتصادي.

على الرغم من حصول أردوغان على مكاسب كثيرة من الصراع الغربي الروسي في أوكرانيا ومن الأزمة السورية، إلا أن أردوغان وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التركية بات في مأزق كبير خاصة بعد فشله في

كبح تدهور الليرة التركية أمام الدولار والتي وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة وفشله في الحصول على الضوء الأخضر لشن عدوانه على مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وعدم حدوث أي تغيير في اتفاقية لوزان بعد مرور مئة عام عليها حيث كان أردوغان يعوّل عليها لإنهائها أو إجراء تعديلات على بنودها بما يتوافق والأطماع العثمانية الجديدة، وبما أن ولايته هذه هي الأخيرة كرئيس لتركيا ولضمان أمن عائلته من أي محاكمة بعد انتهاء ولايته أو خشيته من حدوث ربيع تركي ضد نظامه، يحاول أردوغان إن يخطب ود الغرب من جديد بعد تدهور العلاقات التركية الغربية نتيجة سياسته الخارجية وأطماعه التي تشكل تهديداً على المصالح الغربية في الشرق الأوسط وعلى النظام العالمي.

هذا التودد التركي نحو الغرب قد يجلب معه تنازلات سيقدمها أردوغان للغرب وبالأخص ما يتعلق بالصراع الغربي الروسي وسيكون أردوغان مضطر لاتباع سياسة الغرب بفرض عقوبات على روسيا في المستقبل القريب. ومقابل ذلك ستتدهور العلاقة التركية الروسية وحينها لن تستطيع روسيا تقديم المبررات لتركيا كون تركيا ستكون في المحور الغربي ضدها. وبالتالي ستكون روسيا قد فشلت في كسب تركيا وفي نفس الوقت وصول أردوغان لنهاية سياسته في ابتزاز الطرفين للحصول على المكاسب.

كيف ستكون علاقة أردوغان بالغرب وروسيا في المستقبل القريب

على المستوى الغربي

إنَّ سياسة أردوغان أدت إلى تدهور العلاقات مع الغرب بعد توجهه نحو الشرق "روسيا والصين" يحاول اليوم إعادة تصحيح علاقته مع الغرب. حيث بدأ في الآونة الأخيرة يتودّد للغرب من البوابة الأوكرانية عندما سمح بنقل خمسة من قادة كتيبة آزوف النازيين الجدد إلى أوكرانيا التي تعمل روسيا على محاربتهم "تطهير أوكرانيا من النازيين الجدد"، والموافقة على عضوية السويد في الناتو ورغبته في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كأحد مطالبه لانضمام السويد إلى الناتو، ويبدو أن أردوغان لديه حسابات جديدة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة قد تتعلق بالوضع الاقتصادي والداخلي "كالربيع التركي" والوضع الأمني لعائلته.

كما يبدو أن الغرب لم يعد يثق بأردوغان، فتدهور العلاقات التركية مع الغرب بدأت منذ وصول أردوغان إلى السلطة حين رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لضرب نظام صدام حسين، ومن ثم شراء منظومة S٤٠٠ الروسية وتنامي العلاقات التركية الروسية والتنسيق الكبير بينهما في الأزمتين السورية والأوكرانية والأطماع التركية باحتلال أجزاء من سوريا والعراق "الميثاق الملي" والتي لم تخدم الغرب، حيث يحاول أردوغان من خلال أطماعه التوسعية إلى إبراز تركيا كقوة عظمى. إلا أن الغرب لن يسمح لتركيا في البروز كقوة عالمية "عودة العثمانية بشكلها الجديد" وبالتالي فالغرب لن يقدم الكثير لتركيا حتى وإن عادت إلى حاضنتها، فالمساعدات الغربية لن تصل إلى حد إخراج تركيا من أزمتها الاقتصادية كونها ستكون إسعافيه أو مقابل شروط وسيستمر التدهور الاقتصادي وانهيار الليرة التركية. على الرغم من معرفة أردوغان بالتوجهات الغربية إلا أن حساباته الجديدة تجعله مضطر للتودد نحو الغرب، كما أنه لا يزال يمتلك أوراق في صالح الغرب يمكن له الحصول على بعض المكاسب وخاصة الشخصية بمنع حدوث الربيع التركي وأمن عائلته، وهوما قد يضع تركيا في أزمة مع روسيا في المستقبل القريب.

على المستوى الروسي

على الرغم من نجاح السياسة الروسية حتى الآن في تحييد تركيا في الأزمة الأوكرانية حتى الآن وربطها بفلكها في أكثر من ملف والاستفادة منها في الأزمة السورية، إلا أن نهاية السياسة الروسية هي الفشل، فتركيا هي صنيعة الغرب ولها تأثير كبير على تركيا اقتصادياً وعسكرياً ومعظم الانقلابات العسكرية كانت تتم عن طريق شبكة الغلاديو اليد الطولى فيها، مقارنة بالنفوذ الروسي الذي يكاد يكون شبه معدوماً.

بالرغم من تنامي العلاقات معها في السنوات الأخيرة إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا قادرة في التأثير على السياسة التركية فروسيا ليست لديها القدرة على مساعدة تركيا في الخروج من أزمتها الاقتصادية وهي في حالة حرب مع أوكرانيا والغرب، إلا من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة وهذه تحتاج إلى فترة زمنية قد تكون طويلة حتى تستطيع تركيا من جني ثمارها وهو ما لا يخدم أردوغان في الوقت الحالي فهو بحاجة إلى حلول سريعة وهذه الحلول تكمن بيد الغرب.

عودة تركيا إلى الحاضنة الغربية يعني تدهور العلاقات مع روسيا، فالأعذار أو المبررات التي تقدمها موسكو لأنقرة تجاه أي قرار ضدها لن تدوم، وقد تصل إلى مرحلة القطيعة عندما يصبح أردوغان خاضعاً للإرادة الغربية أملاً في تحسين الوضع الاقتصادي التركي. هذه القطيعة قد تنعكس على الأزمة السورية والتي ستتأزم أكثر عندما تقوم روسيا نتيجة تحول أردوغان نحو الغرب في البدء "وبالتعاون مع قوات النظام والميليشيات الإيرانية" بمعركة إدلب والشمال السوري لتحريرها من الاحتلال التركي ومن التنظيمات الإرهابية، ولا يستبعد أن يحصل تعاون بين روسيا وقوات سوريا الديمقراطية لمحاربة التنظيمات الإرهابية كرد فعل لتوجهه نحو الغرب.

إلا أن روسيا تحاول قدر المستطاع ألاّ تصل الأمور إلى هذا الحد فصراعها مع الغرب في أوكرانيا هو صراع طويل الأمد وفتح جبهة جديدة لن تخدمها بأي شكلٍ كان وستكون نتائجها كارثية على روسيا، لذا تعمل على ربط تركيا أكثر بفلكها من خلال إعادة التطبيع بين أنقرة ودمشق.

تركيا في هذه الحالة لن تكون بأفضل حال من روسيا فالغرب قد يحاول استدراج تركيا لحرب وإن كانت غير مباشرة مع روسيا في سبيل الحفاظ على نظامها العالمي. فمن جهة ستهدف لاستنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية الروسية وتحييدها كدولة عظمى مؤثرة تريد تغيير النظام العالمي الحالي، ومن جهة أخرى منع تركيا من تحولها إلى قوة كبيرة وفي نفس الوقت ضرب العلاقة التركية الروسية وإعادة الخلافات التاريخية مع روسيا والتي خدمت الغرب على مر التاريخ.

وفي هذا السياق وبالرغم من السياسة البراغماتية التي ينتهجها أردوغان، إلا أن توده نحو الغرب في هذا التوقيت هو مؤشر على تخبطه وعدم قدرته في إيجاد نوع من التوازن بين علاقاته الدولية بين الشرق والغرب نتيجة سياسته البراغماتية وأطماعه التوسعية التي هي أكبر منه وبين أزمته الاقتصادية حيث لم يعد قادر على إيجاد الحلول لها والتي قد تؤثر على الوضع الداخلي. وفي سبيل تجنب أي أزمات جديدة عمل على إحداث تغييرات جذرية بتعيين شخصيات جديدة في الوزارات السيادية أملاً منه في إيقاف عجلة التدهور الاقتصادي وتجنب حدوث أزمة داخلية وإعادة العلاقات مع الغرب. قد تستمر سياسة أردوغان البراغماتية خلال هذه الفترة بابتزاز الأطراف المتصارعة، إلا ان هذه السياسة لن تدوم طويلاً حتى تنعكس وبشكل سلبي على تركيا في المرحلة المقبلة.

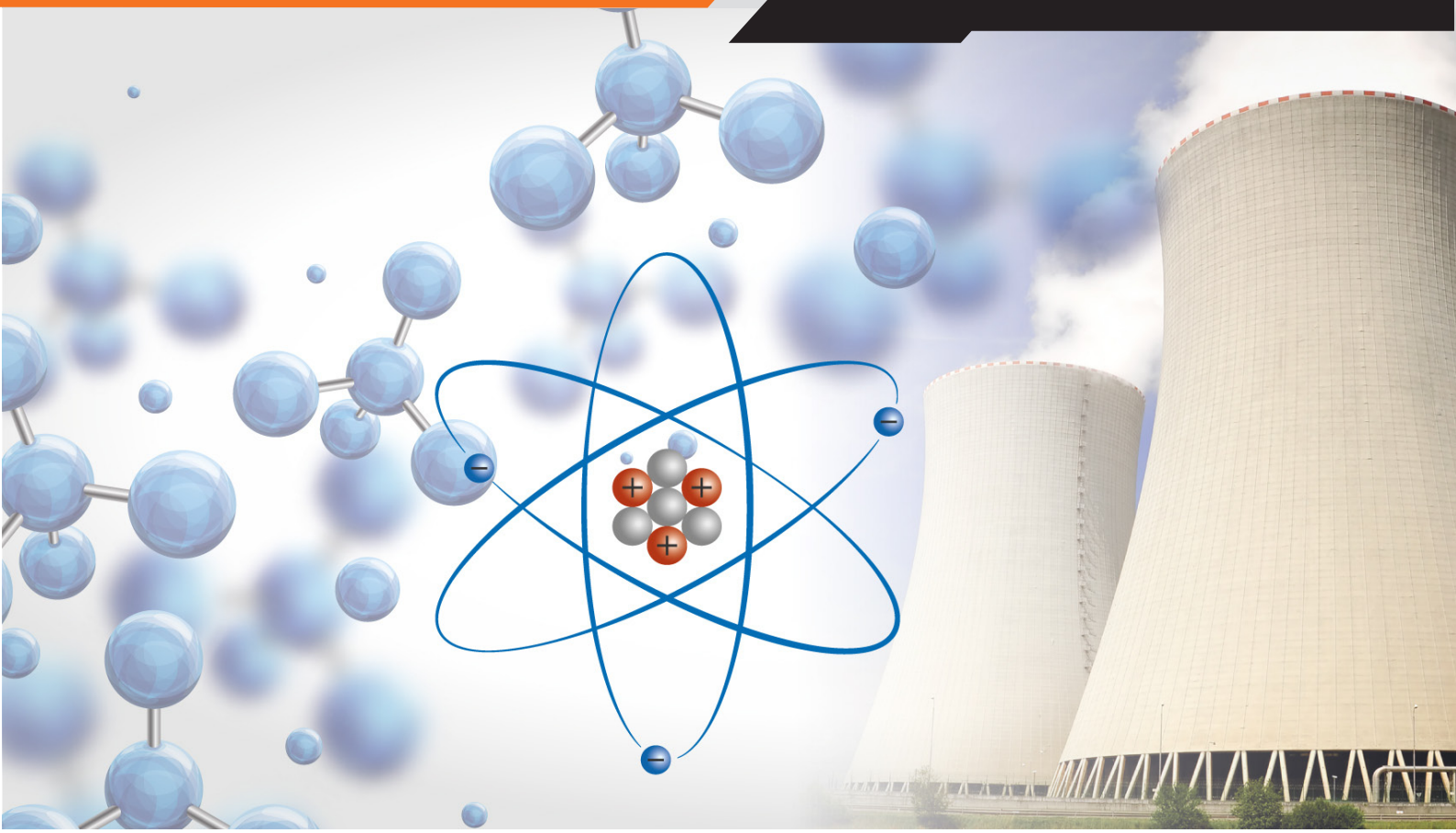

تحديد خمس مواقع جديدة لبناء محطات للطاقة النووية

قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الايرانية في اجتماع مجموعة عمل تطوير محطات الطاقة النووية في ايران : حتى الآن ، تم تحديد خمسة أماكن في البلاد لبناء محطات للطاقة النووية، وتم اتخاذ الإجراءات الأولية وتمهيدات العمل و في بعض الأحيان تم اجراء عملياتها التنفيذية وابرام عقد مع الصناعات المحلية.

وعقد اجتماع مجموعة العمل لتطوير محطات الطاقة النووية في البلاد ظهر امس الثلاثاء برئاسة محمد مخبر النائب الأول لرئيس الجمهورية .

إنشاء محطات للطاقة النووية بطاقة 20 ألف ميغاواط

وأعلن النائب الأول للرئيس الايراني في هذا الاجتماع عن توجه الحكومة الجاد لبناء محطات للطاقة النووية بطاقة ٢٠ ألف ميغاواط وقال: من الضروري تحديد نموذج التمويل في الخطة الشاملة لبناء هذه المحطات.

وأضاف انه : على صعيد بناء محطات الطاقة النووية ، يجب أن تكون عملية الحركة على نحو تقود إلى نقل التكنولوجيا والنهوض بالمعرفة التقنية للبلاد ، ويجب أن نتحرك تدريجياً نحو الاكتفاء الذاتي في عملية التوليد وفي كافة الأبعاد والمراحل الإنشائية والهندسية.

وقدم نائب الرئيس الايراني ورئيس منظمة الطاقة الذرية في هذا الاجتماع الذي حضره وزير الطاقة ومحافظ البنك المركزي وبعض المسؤولين في المؤسسات الأخرى تقريراً عن الإجراءات المتخذة مثل تحديد المكان والدراسة والتنسيق والوفاء بمتطلبات إنشاء محطة للطاقة النووية ، وقال: حتى الآن ، تم تخصيص خمسة أماكن في البلاد لبناء محطات للطاقة النووية، وتم اتخاذ الإجراءات الأولية وتمهيدات العمل و في بعض الأحيان تم اجراء عملياتها التنفيذية وابرام عقد مع الصناعات المحلية.

كما قدم وزير الطاقة في هذا الاجتماع توضيحات حول إنشاء محطات الطاقة النووية ومسألة مواقع محطات الطاقة وضرورة الاهتمام بخطوط نقل الطاقة.

وتقرر في هذا الاجتماع ، إنشاء محطات للطاقة النووية بطاقة ٢٠ ألف ميغاواط على جدول أعمال منظمة الطاقة الذرية بحلول عام ٢٠٤١ ، وسيجري في الاجتماع المقبل بحث اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء محطات الطاقة ، وكذلك هندسة وبنائها بالاعتماد على الطاقات الوطنية وتحديد دور كل جهاز في هذا الاطار.

كما تقرر أن تقوم منظمة الطاقة الذرية بتدوين وعرض نموذج تمويل تنفيذ المشاريع مع خطط بنائها وطنينا والمشاركة الخارجية في الاجتماع القادم.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى أنه تم تحديد مواقع محطات الطاقة ، وبدأت شركات الإنشاء والتشغيل الإقليمية في أنشطة التحضير والدراسة ، فقد تقرر أن تتعاون الأجهزة التنفيذية لتسريع العمليات التنفيذية.

طهران: باب الحوار مفتوح بشأن الاتفاق النووي والعلاقات مع الجوار

طهران-كيهان العربي:- اعلن وزير الخارجية الايراني حسين أميرعبد اللهيان اننا لا نجامل احدا على سيادة إيـران واستقلالها ووحـدة أراضيها وقال اننا لا نعتبر ايضاحات روسيا كافية ولن نتسامح مع تكرار هذا الإجراء وتدخل روسيا أو أي طرف آخر في القضايا المتعلقة بوحدة أراضي إيران.

واستضاف وزير الخارجية ، ، وزير خارجية عمان بدر بن حمد البوسعيدي ، في مكتب الدراسات السياسية والدولية بـوزارة الخارجية.وبعد لقائه نظيره العماني والتحدث معه ، استعرض وزير الخارجية امام الصحفيين المشاورات التي أجريت بين الجانبين.

وقال وزير الخارجية: مواقف ايرانية ثابتة ضمن الاطر والثوابت بما يخص الاتفاق النووي، هو ما اكدت عليه الخارجية من ان طهران لم تبتعد عن السبل الدبلوماسية، جنبا الى جنب مع ابقاء باب الحوار بشأن الاتفاق النووي مفتوحاً.

وقال امير عبداللهيان : نعتقد أن العلاقات بين دول الجوار في المنطقة يمكن توسيعها بشكل مستمر وسلس. هذا هو الشيء الوحيد الذي تحتاجه منطقتنا اليوم أكثر من الماضي ، وهذا عمل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار والسلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة. في منطقة الخليج الفارسي ، يعتبر الاحترام المتبادل وحماية

حقوق الدول وحل المشكلات على أساس الحوار والتعاون بانه المفتاح الرئيس للسلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

وقال أمير عبد اللهيان: تم مؤخرا إدراج بند حول وحدة أراضي جمهورية إيران الإسلامية في بيان الدول مجلس التعاون في الخليج الفارسي وروسيا في موسكو. ليس لدينا أي مجاملة مع أي طرف على سيادة جمهورية إيران الإسلامية واستقلالها ووحدة اراضيها . نحن غير راضين عن ما ورد في إحدى فقرات هذا البيان بخصوص الجزر الثلاث الإيرانية إلى أبد الآبدين. وعقب استدعاء السفير الروسي الى وزارة الخارجية تلقينا توضيحات بهذا الشأن من السلطات الروسية أمس عبر القنوات الدبلوماسية.

نحن لا نعتبر هذه التفسيرات كافية ولن نتحمل تكرر هذا الإجراء في بيانات وتدخل روسيا أو أي طرف آخر في القضايا المتعلقة بوحدة أراضي إيران.

وأضاف: فيما يتعلق بأوكرانيا ، نواصل التأكيد على سياستنا المبدئية في وقف الحرب والتركيز على الحل السياسي. نعتقد أن احترام وحدة أراضي كل دولة على أساس القانون الدولي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. نؤكد على وحدة أراضي الدول ، بما في ذلك أوكرانيا ، ونصر على وقف الحرب والتركيز على الحل السياسي ، ونطالب أطراف النزاع بالعودة إلى مسار المفاوضات السياسية.

تقرير للجنة الامن القومي الإيراني حول تطورات العلاقات والسياسة الخارجية

الى ذلك قدم وزير الخارجية الايراني ، أثناء حضوره اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الايراني ، تقريراً عن آخر التطورات في علاقات ايران والسياسة الخارجية وأجاب على أسئلة عدد من اعضاء مجلس الشورى الإسلامي.

وثمن حسين أمير عبد اللهيان ، في اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي اليوم الثلاثاء ، دعم اعضاء البرلمان ، وخاصة أعضاء لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية ، لأداء السياسة الخارجية للحكومة الحالية ووزارة الخارجية ومنتسبي هذه الوزارة ، واستعرض الجوانب المختلفة لعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول الأخرى فيما يتعلق بقضايا مثل مجال التعاون في القطاع الاقتصادي ، والعلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية مع الصين وروسيا وحقوق ايران المائية في نهر هيرمند والمنافذ الحدودية وآخر تطورات مفاوضات رفع الحظر والعلاقات مع الدول العربية في ضوء إقامة علاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية وأوضح وجهات نظر جهاز السياسة الخارجية الايرانية .

وخلال حضوره اجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية ، أجاب أمير عبد اللهيان أيضًا على أسئلة مجتبى رضاخواه ممثل طهران ونائب رئيس لجنة مواءمة خطة التنمية السابعة ، ورحمة الله نوروزي ، ممثل علي آباد كتول ونائب رئيس لجنة الزراعة والمياه والموارد الطبيعية ، والسيد محمد باك مهر ممثل اهالي بجنوورد ونائب رئيس لجنة الصحة والعلاج حول الموضوعات المذكورة أعلاه.

وقد رافق أمير عبد اللهيان في هذا الاجتماع مساعدي الدبلوماسية الاقتصادية والقنصلية ومجلس الشورى والرعايا الإيرانيين بوزارة الخارجية ، وعرضوا وجهات نظرهم في مجال القضايا ذات الصلة.

عضوية إيران في تجمع شنغهاي توسع نفوذها الأمني في آسيا الوسطى

واشنطن – أصبحت إيران في الرابع من يوليو رسميا عضوا كامل العضوية في منظمة شنغهاي للتعاون، بعد أن انضمت في البداية كـ"عضو مراقب دون حقوق تصويت" في قمة يوليو ٢٠٠٥ في أستانة. وتقرر قبولها بعد ١٦ عاما، لتصبح العضو التاسع في منظمة شنغهاي للتعاون في قمة سبتمبر ٢٠٢١ في دوشانبي بطاجيكستان. ومُنحت إيران منذ ذلك الحين موافقة البرلمان ومجلس الشورى الإسلامي وقدمت الوثائق اللازمة إلى الأمانة العامة لمنظمة شنغهاي للتعاون.

وتمثل عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون أول دخول للبلاد في منظمة إقليمية ذات مهام دفاعية وأمنية منذ انسحابها من حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقا) في ١٩٧٩. ويحمل هذا التطور نتائج في مختلف المجالات، ومن أهمها التأثير على الترتيبات الأمنية في آسيا الوسطى.

ولاقت المنطقة تركيزا كبيرا في المهمات الأمنية التي بعثتها منظمة شنغهاي للتعاون على مدى العقدين الماضيين. وتبنت المنظمة نهج عدم التدخل في الأزمات الإقليمية والدولية مثل تلك التي تشهدها جورجيا وأوكرانيا وسوريا، حيث تدخّل الاتحاد الروسي، وهو عضو مؤسس في منظمة شنغهاي للتعاون، عسكريا وبشكل مباشر.

إضافة إلى ذلك، كانت مقاربة منظمة شنغهاي للتعاون غير نشطة في ما يتعلق بالتطورات في أفغانستان، خاصة

منذ عـودة طالبان إلى السلطة. لكن المحلل فالي كاليجي يرجح أن تبقى آسيا الوسطى محور التركيز الأساسي لأهداف منظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل القريب، رغم كون إيران دولة ذات أهمية إستراتيجية في الشرق الأوسط.

ويقول كاليجي في تحليل نشرته مؤسسة جيمس تاون الامريكية إنه من المهم فهم الآثار الرئيسية المحتملة لعضوية إيران في آسيا الوسطى.

أولا،

تشترك إيـران في حـدود برية مع تركمانستان التي رفضت أن تكون عضوا في العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب موقفها "الحيادي الدائم" في السياسة الخارجية.

وتفتقر إيران إلى ارتباط جغرافي وإقليمي مع دول آسيا الوسطى الأربع الأخرى (كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان) مما يحدّ من وصولها المباشر إلى المنطقة.

لكن إيران تعمق تعاونها الدفاعي والأمني مع هؤلاء الأعضاء الأربعة في منظمة شنغهاي للتعاون، ويرتفع احتمال أن يقرب هذا التوسع في النفوذ الإقليمي بين طهران وعشق آباد.

وهذا ما يبث الأمل، حيث نجح الجانبان مؤخرا في حل التوترات المرتبطة بالغاز التي كانت توتّر العلاقات الثنائية خلال العامين الماضيين.

> **دخول إيران للمنظمة يوفر أساسا للمشاركة في مناورات مشتركة**

ثانيا،

قد تنظر إيـران إلى منظمة شنغهاي للتعاون أو تـرغـب فـي رؤيتها على أنها "نـادٍ للدول المراجعة"، أو "تكتل شرقي"، أو "تجمع بين الـقـوى العظمى غير الغربية"، أو "حلف وارسو جديد"، أو "حلف ناتو شرقي" يعارض الولايات المتحدة والغرب الجماعي. لكن منظمة شنغهاي للتعاون هي منظمة إقليمية تركز في إعلاناتها وبياناتها على الخارج ولكن ممارساتها وأعمالها متوجهة إلى الشأن الداخلي.

كما تلتقي دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان في علاقات تعاون عسكرية وأمنية مع الناتو والولايات المتحدة. وأكد فيودورلوكيانوف رئيس تحرير مجلة "روسيا في الشؤون العالمية" أن "منظمة شنغهاي للتعاون لا تتمتع بالمتطلبات الأساسية لتصبح مناهضة لحلف شمال الأطلسي لأن روسيا وإيران هما الوحيدتان من بين الدول الأعضاء في المنظمة اللتان تعيشان صراعا حادا مع الغرب". لذلك، من غير المرجح أن تؤدي عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون إلى تأجيج أي مشاعر معادية للغرب في آسيا الوسطى.

ثالثا،

توفر عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون أساسا لمشاركة الدولة في مناورات عسكرية مشتركة مع الأعضاء من آسيا الوسطى، ومع روسيا لأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وستتمتع إيران بالقدرة على المشاركة في مهمة السلام التي تنظمها منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تشمل منذ ٢٠١٤ تدريبات متنوعة لمكافحة الإرهاب.

وستُجرى هذه التدريبات في المنطقة العسكرية المركزية الروسية في منطقة تشيليابينسك في جبال الأورال في أغسطس ٢٠٢٣. ويمثل هذا تطورا جديدا في نهج طهران الدفاعي، مما يعزز علاقاتها العسكرية والأمنية مع آسيا الوسطى، بالإضافة إلى روسيا والصين.

رابعا،

من المحتمل أن تكمن أهم منصة مؤسسية للتعاون الأمني والعسكري لإيران في الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، والذي تشكّل وفقا للمادة ١٠ من ميثاق المنظمة. ويمكن أن يوفر هذا الهيكل باقة من سبل التعاون الأمني والعسكري لإيران في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني وتهريب الأسلحة والمخدرات، وحتى التهديدات الإلكترونية. ويمكن أن تكون استجابة أكثر تنسيقا من إيران ودول آسيا الوسطى للتهديدات المنبثقة من أفغانستان إثر استيلاء طالبان على السلطة من أهم نتائج هذا التعاون.

خامسا،

تستطيع إيـران الآن المشاركة في آلية التصويت القائمة على الإجماع المنصوص عليها في المادة ١٦ من ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون، وتتضمن الاعتراف أو عدمه بالجماعات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى والصين أو روسيا كمنظمات إرهابية. وتجمع علاقات إيران مع حزب النهضة الإسلامية في طاجيكستان، لكنها تعارض مجموعات أخرى مثل حزب التحرير الإسلامي وحركة أوزبكستان الإسلامية. وبالتالي، ستوفر العضوية الإيرانية إمكانية منع تصنيف حزب النهضة الإسلامية في طاجيكستان على أنه جماعة إرهابية، وهو ما تتشبث به حكومة طاجيكستان منذ أحداث سبتمبر ٢٠١٥.

> **فالي كاليجي: طهران أمامها فرص لتعزيز تعاونها مع دول آسيا الوسطى**

سادسا،

وربما الأهـم، توفر عضوية إيران فرصة للبلاد لتوسيع صادراتها من الأسلحة، وخاصة الطائرات دون طيار إلى دول آسيا الوسطى. وقد أظهر افتتاح مصنع أبابيل ٢ للطائرات دون طيار في دوشانبي في مايو ٢٠٢٠ قدرات طهران في هذا الصدد. وكانت هذه الفرص الموسعة للصادرات من أهم نتائج رفع حظر الأسلحة الإيراني نتيجة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١ الصادر بالإجماع في ٢٠ يوليو ٢٠١٥ مؤيدا لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وانتهت صلاحية جميع القيود المفروضة على إمدادات الأسلحة الرئيسية من إيران وإليها في أكتوبر ٢٠٢٠. ويعني هذا أن طهران أصبحت الآن قادرة قانونا على شراء الأسلحة التقليدية وبيعها بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والصواريخ والمروحيات والدبابات. ويعني هذا أن عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون قد تجعل منها منافسا جادا لتركيا التي باعت خلال السنوات الأخيرة العديد من الطائرات دون طيار إلى قيرغيزستان وكازاخستان وغيرهما.

ويرى كاليجي أنه مع استمرار تراجع تأثير الهياكل الأمنية الإقليمية الأخرى، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تجد إيران نفسها أمام فرص أكثر من أي وقت مضى لتعميق نفوذها الأمني وتعاونها مع دول آسيا الوسطى.

*صحيفة «العرب» اللندنية

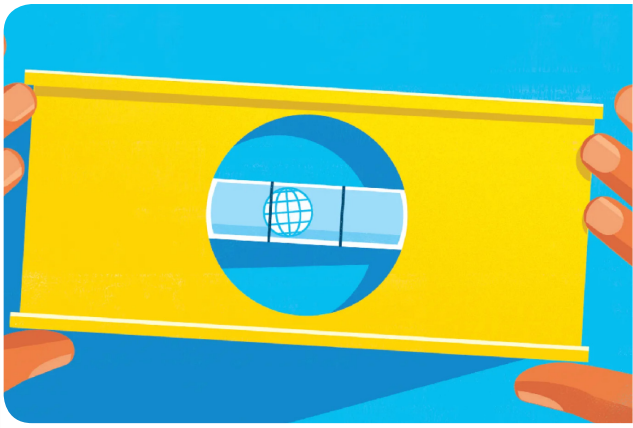

برانكو ميلانوفيتش:

المســاواة العالمـية والاحتجاجــات عليــها

*مجلة «فورين أفيرز» يوليو (تموز) ٢٠٢٣

يقال لنا إننا في عصر اللامساواة. ففي أنحاء العالم كله، وعلى الخصوص في اقتصادات الغرب الغنية، تتسع الفجوة بين الأثرياء وبين الآخرين سنة بعد سنة، وأمست الفجوة هوة تخلف القلق، وتغذي الضغينة وتتعثر السياسة بها. وعليها تقع المسؤولية عن كل ما يحصل، عن تعاظم قوة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترمب، وعن الاقتراع على «بريكست» في المملكة المتحدة، وحركة «السترات الصفر» في فرنسا، وتظاهرات المتقاعدين الأخيرة في الصين، أعلى بلدان العالم نسبة تفاوت بين المداخيل. والعولمة، ربما أثرت بعض النخب، على قول هذه الحجة، لكنها ألحقت الضرر بآخرين كثر، وعصفت بمراكز مدن

صناعية، واستمالت الناس إلى السياسات الشعبوية.

ولا شك في أن هذه الروايات أو الملاحظات تنطوي على قدر لا ينكر من الحقيقة، إذا صرفت النظر إلى كل بلد على حدة. أما إذا تعاليت عن مستوى الأمة – الدولة، وأطللت على العالم مجتمعاً فلاختلفت الصورة ولانقلب تاريخ اللامساواة في القرن الـ٢١، من هذا الموضع، رأساً على عقب. فالعالم أصبح أكثر مساواة، في السنوات الـ١٠٠ الأخيرة من ذي قبل.

وترجع عبارة «اللامساواة العالمية» إلى فرق الدخل بين كل مواطني العالم، في وقت من الأوقات، واستناداً إلى فرق الأسعار بين البلدان. وتحتسب عموماً على مقياس جيني Gini coefficient، من صفر، وهي حال مفترضة من المساواة التامة التي ربح فيها الواحد دخلاً يساوي ١٠٠ في المئة دخل آخر. والحال المفترضة الأخرى هي تلك التي يجني فيها فرد واحد الدخل كله. وفي وسع الاقتصاديين، في ضوء أعمال باحثين ميدانيين كثر، رسم ملامح الفروق العالمية بين المداخيل في أثناء القرنين الأخيرين.

فمنذ بدايات الثورة الصناعية، من أوائل القرن الـ١٩ إلى منتصف القرن الـ٢٠ تقريباً. ازدادت الفروق في العالم على قدر تمركز الثروة في البلدان الغربية الصناعية. وبلغت الذروة في أثناء الحرب الباردة، حين انقسم العالم إلى «عالم أول»، و«عالم ثان»، و«عالم ثالث»، ودلت الانقسامات هذه على ثلاثة مستويات من النمو الاقتصادي، ولكن الفروق العالمية، بعدها أي منذ نحو ٢٠ سنة، مالت إلى التقلص جراء ازدهار الصين الاقتصادي إذ كانت البلد الأكثر سكاناً في العالم، وكانت ذروة اللامساواة العالمية، على مقياس جيني، في ١٩٨٨، ٦٩٫٤. وتقلصت هوة اللامساواة إلى ٦٠٫١ في ٢٠١٨، وهو مستوى لم ير مثله منذ نهاية القرن الـ١٩.

والحق أن الاتجاه نحو مساواة عالمية أعم وأشمل ليس محتوماً. وصارت الصين غنية إلى حد لا يحملها على الإسهام إسهاماً قوياً في تقليص الفروق العالمية. وبعض البلدان الكبيرة الأخرى، شأن الهند، قد لا تنمو النمو الكفيل الذي يؤثر على نحو التأثير الذي أثرته الصين.

ويتعلق الأمر أولاً بطريقة خروج بلدان أفريقيا من ركودها. فالقارة قد تؤدي دور محرك التقليص القوي والقادم للفرق بين المداخيل، والفقر في العالم. ولكن ضعف الفروق العالمية لا يعني أن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في مختلف البلدان ستنحسر، والأرجح أن عكس هذا الأمر هو الأقرب إلى الصحة. فجراء الفروق بين المداخيل العالمية، احتسب الغربيون الفقراء بين الأعلى مداخيل في العالم.

> **اتساع الفجوة بين الأثرياء والآخرين أمست هوة تخلف القلق وتغذي الضغينة**

وغير الغربيين الذين ترتفع مداخيلهم سينزلون الغربيين الفقراء والمنتسبين إلى الطبقة الوسطى من عليائهم. وظاهرة مثل هذه هي في مثابة قرينة على حدة الاستقطاب في البلدان الغنية بين من هم أغنياء على معايير عالمية، وبين خلافهم.

أطوار اللامساواة الثلاثة

يمتد الطور الأول من اللامساواة من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٩٥٠. وفي هذه الحقبة اتسعت الفروق من غير انقطاع. ففي عهد الثورة الصناعية، في نحو ١٨٢٠ تقريباً، كانت الفروق متواضعة، وكان الناتج الإجمالي المحلي في أغنى البلدان (المملكة المتحدة) يبلغ خمسة أضعاف نظيره في أضعفها (النيبال) في ١٨٢٠. (ويبلغ اليوم الفرق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، واحداً إلى ١٠٠). ويقدر مقياس جيني مجمل مراتب الفروق، في ١٨٢٠، بـ٥٠، وهو يشبه شبهاً قوياً البلدان الشديدة التفاوت اليوم، مثل

البرازيل أو كولومبيا. ولكن هذا الفرق، من منظار العالم كله، يبدو ضعيفاً. (وتنزل الولايات المتحدة اليوم المنزل ٤١ على مقياس جيني، بينما تنزل الدانمرك، وهي بلد اشتراكي - ديموقراطي يزعم السعي إلى المساواة، المنزلة ٢٧).

وصاحب تعاظم الفروق العالمية في أثناء القرن الـ١٩ والنصف الأول من القرن الـ٢٠ اتساع هذه الفروق بين البلدان. (وتحتسب على الفرق بين الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد)، واتساعها، من ناحية أخرى، داخل البلد الواحد وبين مداخيل المواطنين في هذا البلد. والفروق بين البلد والبلد هي مرآة ما يسميه المؤرخون التباين الكبير، أي التفاوت المتعاظم بين بلدان أوروبا الغربية الصناعية وشمال امريكا واليابان من بعد، من جهة، وبين الصين والهند وشبه القارة الأفريقية والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية، حيث بقي دخل الفرد على حاله أو تردى في بعض الأحيان. وللتباين الاقتصادي هذا نتيجة سياسية وعسكرية هي صعود الدول الإمبراطورية والمتسلطة، وتركها الدول المتهالكة أو المفتوحة في أسفل سافلين (أو الدرك الأسفل). واتفقت هذه الحقبة مع فتح أوروبا معظم أفريقيا، واستعمار الهند وجنوب شرقي آسيا واستعمار الصين جزئياً.

ودام الطور الثاني طوال النصف الثاني من القرن الـ٢٠، واتسم بفروق عالمية كبيرة ترجحت بين ٦٧ و٧٠ نقطة على مقياس جيني. وكانت الفروقات بين البلدان حادة: في ١٩٥٢، مثلاً، بلغ الناتج الإجمالي المحلي في الولايات المتحدة للفرد ١٥ ضعفاً نظيره في الصين. وكانت الولايات المتحدة، ونسبة سكانها من سكان العالم ستة في المئة، تنتج ٤٠ في المئة من إنتاج العالم. وفي الأثناء كان التفاوت داخل البلدان يتقلص في أنحاء العالم كله تقريباً. وتراجع كثيراً في الولايات المتحدة مع اتساع التعليم الجامعي وانخفاض كلفته على الطبقات الوسطى، وظهور مقدمات دولة رعاية اجتماعية في عدد من البلدان. وضيق التفاوت تأميم الملكيات الكبيرة الخاصة في الصين في أثناء أعوام ١٩٥٠، ثم سياسة المساواة المتشددة التي انتهجتها الثورة الثقافية. وزاد تقليصه في الاتحاد السوفياتي حين خفضت إصلاحات المسؤول السوفياتي نيكيتا خروتشيف الأجور والامتيازات المفرطة التي تمتعت بها مراتب الأجهزة الحزبية العليا الستالينية.

والنصف الثاني من القرن الـ٢٠ - حقبة أوسع الفروقات العالمية - كان كذلك حقبة «العوالم الثلاثة»: عالم البلدان الغنية والرأسمالية الأول، وعلى الأخص في أوروبا الغربية وامريكا الشمالية، وعالم البلدان الاشتراكية الثاني والأفقر قليلاً، وهي الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وعالم البلدان الفقيرة الثالث، ومعظمها في أفريقيا وآسيا، وكثير منها خارج لتوه من الاستعمار.

> **العالم أصبح أكثر مساواة، في السنوات الـ100 الأخيرة من ذي قبل**

وتضاف إلى هذه الفئة بلدان من امريكا اللاتينية، على رغم أنها أغنى من بلدان العالم الثالث الأخرى وتتمتع بالاستقلال منذ أوائل القرن الـ١٩.

ودام هذا الطور في العقد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، لكنه أخلى محله لمرحلة جديدة عند الانعطاف إلى القرن الـ٢١، حين أخذت الفروق في التراجع منذ حوالى عقدين، ولا تزال تتراجع إلى اليوم.

وانتقل التفاوت على مقياس جيني من ٧٠ نقطة في حوالى عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ نقطة، بعد عقدين. وهذا الانخفاض في غضون مدة قصيرة من ٢٠ سنة أسرع من تعاظم الفروقات العالمية في القرن الـ١٩. ونجم هذا الانخفاض عن صعود قوة آسيا، والصين على الأخص. فهذه أسهمت بقسط وافر من تقليص الفروق العالمية في وجوه شتى: انطلق اقتصادها من مستوى متدن واستطاع أن ينمو بوتيرة مدهشة طوال جيلين، ونظراً

إلى عدد السكان، بلغ النمو بين ربع إلى خمس سكان الكرة الأرضية.وقد يمكن الهند، أكثر البلدان سكاناً، جراء عدد سكانها الكبير وفقرها النسبي، أن تضطلع بدور يشبه دور الصين في السنوات الـ٢٠ الأخيرة. فإذا ازداد غنى عدد أكبر من الهنود في العقود المقبلة، وسعهم تقليص الفروق العالمية العامة. ولكن ثمة شكوكاً وغيوماً كثيرة تخيم على مستقبل الاقتصاد الهندي، وتلبد أفقه على رغم الأرباحه الثابتة في العقود الأخيرة. وفي أعوام ١٩٧٠ كانت حصة الهند من الاقتصاد العالمي أقل من ثلاثة في المئة، بينما كانت حصة ألمانيا، القوة الصناعية الكبيرة، سبعة في المئة، وفي عام ٢٠٢١، تبادل البلدان الحصتين.

ولم يحل انخفاض مستوى التفاوت العالمي العام بين البلدان منذ أوائل القرن من دون تعاظم الفروق داخل البلدان الكبيرة، ومنها الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة، بل في دول الرعاية الأوروبية القارية. وحدها امريكا اللاتينية قاومت المنحى هـذا، وقلصت الفروق الكبيرة بواسطة برامج توزيع جادة في بوليفيا والبرازيل والمكسيك وغيرها.

والطور الثالث على شاكلة الطور الأول، فهو شهد ارتفاع المداخيل في شطر من العالم وتراجعها في شطر آخر. وكان تصنيع الغرب وضمور تصنيع الهند في المقابل (وهي كانت تحت السلطة البريطانية التي ألغت الصناعات المحلية) الواقعة المزدوجة والحاسمة. وفي الطور الثالث، الواقعة المزدوجة والحاسمة هي تصنيع الصين ودواء التصنيع الغربي. وجاءت آثار الطور الثالث في الفروق العالمية على خلاف آثار الطور الأول. ففي القرن الـ١٩، خلف صعود قوة الغرب فروقاً متعاظمة بين البلدان. أما في المرحلة الراهنة والأخيرة، فصعود آسيا أدى إلى تراجع الفروق العالمية. وإذا كان الطور الأول طور تباين واختلاف، فالطور الثالث طور تلاق وتضافر.

التربع على القمة معاً

وإذا نزلنا إلى صعيد فرد واحد، ظهر على نحو جلي ما قد يكون أقوى تغيير طرأ على مواقع الأفراد على سلم المداخيل العالمي منذ الثورة الصناعية. ولا شك في أن الأفراد يميلون إلى الاهتمام بموقعهم من الذين يحيطون بهم، وليس من البعيدين منهم، ونادراً ما يلتقونهم.

وثمة ثمن فعلي لتغير الموقع على السلم العالمي. وقد تبعد من متناول الناس، من الطبقة الوسطى الغربية، سلع كثيرة ذات سعر عالمي، واختبارات من الصنف (العالمي) نفسه، مثل حضور مباريات رياضية أو معارض دولية، أو مثل قضاء عطل في أماكن غريبة وبعيدة، أو شراء آخر طرز من السمارتفون، أو مشاهدة مسلسل متلفز جديد، وذلك بسبب زيادة البدل المالي نظيرها.

> **ترجع عبارة اللامساواة العالمية إلى فرق الدخل بين كل مواطني العالم**

وقد يقتضي الأمر من عامل ألماني استبدال عطلة أربعة أسابيع في تايلند بعطلة أقصر في بلد آخر أقل جاذبية. وقد يضطر صاحب شقة سكن إيطالي يشكو وضعاً حرجاً، وشقته هذه في البندقية، إلى التخلي عن الإقامة في شقته والاستفادة منها، وإيجارها سنوياً، لحاجته إلى العائد الأضافي منها.

وكان الأفراد ذوو الدخل المتواضع في البلدان الغنية ينزلون مرتبة الميسورين من مراتب توزيع المداخيل العالمي، أما اليوم، فتجاوزهم، دخلاً، الآسيويون. وأعاد نمو الصين السريع تبويب عناصر توزيع المداخيل العالمي.

وطـرأ التغيير الأعمق على المراتب المتوسطة، والمتوسطة العالية، من التوزيع، أي الشطر الذي كانت تنزله الطبقة العاملة في البلدان الغربية. وأثر النمو الصيني أثراً ضعيفاً في المرتبة الأعلى، تلك التي يدخلها الخمسة في المئة من أصحاب المداخيل العليا، لأن قلة قليلة من الصينيين أثروا في قدر يخولهم الحلول محل

الغربيين - والامريكيين على الخصوص، الذين تربعوا، تاريخياً، في قمة الاقتصاد - في أعلى هرم المداخيل العالمي في أثناء الـ١٥٠ إلى السنوات الـ٢٠٠ الأخيرة.

ويدل الرسم البياني أدناه، وهو يرصد تغير التبويب العالمي لمداخيل سكان البلدان المتفرقة، على مواضع الأعشار المدينية الصينية (وكل عشر يضم ١٠ في المئة من سكان البلد على سلم يصعد من أفقرهم إلى أكثرهم ثراء)، مقارنة بالأعشار الإيطالية، في ١٩٨٨ إلى ٢٠١٨.

وأنا أستعمل إحصاءات أهل المدن في الصين، لأن الصين تجري استقصاءات ميدانية على العائلات في المدن تميزها من الاستقصاءات التي تجريها في الأرياف، لأن سكان المدن (ويبلغ عددهم اليوم ٩٠٠ مليون شخص) أقوى اندماجاً في الإطار العالمي من سكان الأريـاف. وتقدم صينيو المدن بين ٢٤ و٢٩ جزءاً مئوياً عالمياً، مما يعني أن سكان فئة عشرية من أهل المدن الصينية تجاوزوا ربعاً، أو أكثر، من سكان العالم في ٣٠ سنة فـقـط. وعلى سبيل المثل، الشخص الذي بلغ متوسط دخله، في ١٩٨٨، متوسط دخل سكان المدن الصينيين، نزل الشطر الـ٤٥ المئوي من الدخل على السلم العالمي. والشخص نفسه نزل، في ٢٠١٨، الشطر المئوي الـ٧٠، وليس هذا بمستغرب في ضوء نمو الناتج الإجمالي المحلي الصيني للفرد نمواً استثنائياً في السنوات نفسها، بلغ ثمانية في المئة تقريباً في السنة. وارتفاع مرتبة أصحاب الأجور الصينيين، أدى إلى تردي مرتبة نظيرهم في البلدان الأخرى تردياً نسبياً.

وإيطاليا هي أوضح مثال على هذا الأمر. فبين ١٩٨٨ و٢٠١٨ هبطت مرتبة إيطاليي الشطر العشري الأدنى على السلم العالمي ٢٠ شطراً مئوياً. وهبط الشطر العشري الثاني والثالث الأدنيان إلى الشطر المئوي السادس والشطر الثاني، تباعاً. أما موقع الإيطاليين الأغنياء من الترتيب العالمي فلم يتأثر إلا على قدر ضعيف بصعود الصين. فأكثر الإيطاليين ثراء ينزلون مرتبة أعلى من المراتب التي خلف فيها النمو الصيني أثراً عميقاً في توزيع المداخيل العالمي.

والملاحظات التي ترصد في إيطاليا لا تقتصر عليها، فالألماني المتوسط من الشطر العشري لأضعف المداخيل تقهقر من الشطر المئوي الـ٨١، في ١٩٩٣، إلى الشطر المئوي الـ٧٥ في ٢٠١٨. وفي الولايات المتحدة، تقهقر الغرب المتوسط في أفقر شطر عشري، بين ١٩٨٩ و٢٠١٨ من الشطر المئوي الـ٧٤ إلى الشطر الـ٦٧ العالمي. لكن الأثرياء الألمان والامريكيين أقاموا حيث كانوا من قبل، في القمة.

وتكشف المعطيات عن تاريخ يصعب رصده بمجرد النظر إلـى الـدراسـات الوطنية فـي الـفـروق الاقتصادية والاجتماعية: تتألف البلدان الغربية عـلـى نـحـو مـطـرد من أشخاص ينتمون إلى فئات مختلفة من توزيع المداخيل العالمي. ونظير المواقع المختلفة من الدخل العالمي ثمة نماذج مختلفة من الاستهلاك. وتردد هذه النماذج صدى الدرجات (الموض) العالمية والشعور المتعاظم بالتفاوت في البلدان الغربية قد يبلغ مبلغاً كبيراً من الحدة مع التحاق فئات من السكان إلى مستويات متفاوتة من المداخيل على سلم هرم المداخيل العالمي. فيؤدي الاستقطاب الاجتماعي المترتب على هذا الالتحاق إلى شبه المجتمعات الغربية بمجتمعات بلدان كثيرة في امريكا اللاتينية، حيث التفاوت في الثروة، وفي نمط الحياة، واسع إلى حد فاقع.

> **الاتجاه نحو مساواة عالمية أعم وأشمل ليس محتوما**

وعلى خلاف المنطقة المتوسطة من توزيع المداخيل العالمي، بقي تركيب قمة الهرم على حاله في أثناء العقود الثلاثة الأخيرة، ويتربع الغربيون في أعلاه. وفي ١٩٨٨، كان ٢٠٧ ملايين شخص الخمسة في المئة الأعلى

دخلاً في العالم. وبلغ عدد هؤلاء، في ٢٠١٨، ٣٣٠ مليوناً، والزيادة هي نتيجة زيادة عدد سكان العالم وتوسع المعطيات المتاحة معاً. وهؤلاء هم من تصح تسميتهم بـ»الأغنياء على الصعيد العالمي، وتقع مرتبتهم مباشرة دون مرتبة القلة القليلة، الواحد في المئة.

والامريكيون هم معظم هذه الكتلة. وفي ١٩٨٨ كما في ٢٠١٨، أكثر من ٤٠ في المئة من أهل اليسر في العالم هم مواطنون امريكيون، ويحل بعدهم في المراتب التالية مواطنون بريطانيون ويابانيون وألمان. وفي الجملة، الغربيون (وفيهم اليابانيون) لا يقلون عن ٨٠ في المئة من الفئة. ولم يحتسب الصينيون من أهل المدن في البلدان الغنية، على صعيد العالم، إلا بالأمس القريب. وحصتهم ازدادت من ١/٦ في المئة، في ٢٠٠٨، لتبلغ في ٢٠١٨، خمسة في المئة.

والصينيون المدينيون وحدهم بين المتحدرين من بلدان آسيوية، إذا نحينا اليابانيين جانباً، يدخلون فعلاً في هذه الفئة. وكانت حصة الهنود والإندونيسيين المدينيين من الخمسة في المئة الأغنى في العالم، عام ١٩٨٨، ضئيلة. ولم تطرأ عليها زيادة تذكر بين ٢٠٠٨ و٢٠١٨: فكانت بين ١/٣ و١/٥ في المئة في حال الهند، وبين ٠/٣ و٠/٥ في المئة في إندونيسيا، وهي نسبة ضئيلة.

ويصح هذا في سكان نواح أخرى من العالم مثل أفريقيا، وامريكا اللاتينية، وشرق أوروبا، وباستثناء بعض البرازيليين والروس، لم يشتركوا يوماً في فئة أثرياء العالم. فالفئة العليا من هرم المداخيل العالمي لم تنفك من الغربيين، والامريكيين على الأخص، وإذا كان التفاوت بين نسب النمو في شرق آسيا، وفي الصين خصوصاً، وبينها في الغرب لا يزال قائماً، فالترتيب الوطني للسكان الميسورين على صعيد العالم لا محالة سيتغير.

وهذا التغير صورة عن تطور التوازن بين القوى الاقتصادية والسياسية في العالم. وما تظهره هذه الإحصاءات على الصعيد الفردي هو صعود قوى وأفول أخرى النسبي، على ما كانت عليه الحال في الماضي.

الاستلحاق

لا شك في أن استباق المنحى الذي تنحوه الفروق العالمية في الأعوام الآتية أمر عسير. وثمة ثلاث صدمات خارجية تجعل الحقبة الراهنة فريدة في بابها، ولا تشبه سابقاتها: جائحة كوفيد-١٩ التي قلصت نسبة نمو مختلف البلدان (فالهند مثلاً، بلغ نموها السالب ناقص ثمانية في المئة)، وتردي العلاقات بين الولايات المتحدة والصين اللذين ينتجان معاً أكثر من ثلث الناتج الإجمالي المحلي العالمي وتترتب على ترديها حتماً نتائج تتطاول إلى الفروق العالمية، وغزو روسيا أوكرانيا وما نجم عنه من أثر في غلاء المواد الغذائية والطاقة في العالم، وهز الاقتصاد العالمي.

> **صارت الصين غنية إلى حد لا يحملها على الإسهام إسهاما قويا في تقليص الفروق العالمية**

فهذه الصدمات وذيولها تحول دون استباق مستقبل الفروق العالمية، وتجعل من محاولة الاستطلاع مهمة عسيرة على دارسي الاقتصاد، ولكن بعض التطورات تبدو راجحة. فمن جهة، يقيد تعاظم ثروة الصين قدرتها على تقليص الفروق الاجتماعية العالمية، ولن تتأخر طبقاتها المتوسطة العليا والعليا عن الدخول بأعداد كبيرة في فئة القمة من توزيع المداخيل العالمي. ولتعاظم مداخيل آسيويين آخرين، تعود منابتهم إلى الهند وإندونيسيا، مفعول شبيه بالمفعول الصيني.

وفي وقت من الأوقات، في أثناء العقود المقبلة، قد تتساوى حصص السكان الصينيين والامريكيين في فئة أثرياء العالم، أي قد يتساوى عدد الأثرياء الصينيين، بحسب المعايير العالمية، ونظيرهم من أثرياء الولايات

المتحدة. ومثل هذه الظاهرة تطور مهم، فهو قرينة على انتقال عريض للسلطة الاقتصادية والتكنولوجية وربما الثقافية في العالم.

العالم الأكثر مساواة منذ قرن وبعض القرن

وتحديد الوقت الذي قد يحدث فيه الأمر يقتضي حساباً معقداً يفترض بدوره عدداً كبيراً من الفرضيات تتناول، على الخصوص، نسب النمو المقبلة في الاقتصادين، ومقادير التغيير في توزيع المداخيل الداخلي، والاتجاهات السكانية واتجاهات التمدين الجارية في الصين.

ولعل العامل الأهم في تحديد متى يساوي عدد الصينيين الميسورين، بالمعايير العالمية، عدد الامريكيين الميسورين، هو الفرق في نسب نمو الناتج الإجمالي للفرد الواحد بين الصين السريعة النمو والولايات المتحدة.

> **أقوى تغيير طرأ على مواقع الأفراد على سلم المداخيل العالمي**

وهذا الفرق (المسمى «تفاوت النمو») بلغ ست نقاط مئوية في أعوام ١٩٨٠، وسبع نقاط في أعوام ١٩٩٠، وقفز إلى تسع نقاط مئوية بين دخول الصين منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠١ وبين أزمة ٢٠٠٨ العالمية. ومذاك انخفض الفرق إلى نحو أربع نقاط ونصف نقطة. والأرجح أن يتباطأ النمو الصيني في الأعوام المقبلة القريبة. وقد لا تختلف نسب النمو السكاني في البلدين اختلافاً كبيراً، على رغم أن الولايات المتحدة تشهد نسبة نمو تفوق النسبة الصينية قليلاً.

فإذا استحضرت هذه العناصر إلى الذهن، قد يمكن توقع عدد الصينيين الصافي الذين يتقاضون مداخيل تساوي، أو تفوق، الدخل المتوسط الامريكي الذي يتقاضاه عدد الامريكيين الصافي المقابل، (ويبلغ عدد هؤلاء، تعريفاً، نصف الامريكيين). ويستوفي، اليوم، هذا الشرط ٤٠ مليون صيني (لقاء ١٦٥ مليون امريكي). ومع تفاوت نمو يبلغ ثلاثة في المئة سنوياً، وبعد ٢٠ عاماً، ينبغي أن تتساوى الكتلتان. وإذا انخفض التفاوت إلى اثنين في المئة، على سبيل التقدير، تساوت الكتلتان بعد عقد على ٢٠ عاماً.

وجيل أو جيل ونصف الجيل بعد اليوم مدة أقل من تلك التي انقضت منذ انفتاح الصين في أعوام ١٩٨٠، إلى يومنا. فالصين اقتربت على نحو مدهش من شيء لم يدر في خاطر أحد عند موت ماو في ١٩٧٦: أن يعد البلد الفقير بعد ٧٠ عاماً، مواطنين أثرياء على عدد أثرياء الولايات المتحدة.

المحرك الأفريقي

وبعد هذا الانعطاف الكبير، لن تسهم الصين في تقليص الفروق العالمية. وقد تكون البلدان الأفريقية مصدر التقليص المقبل. فهذه البلدان ينبغي أن تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو سائر العالم، وأسرع من وتيرة نمو البلدان الغنية في منظمة التعاون والنمو الاقتصادي، على نحو خاص، ومن الصين، في سبيل بلوغ هذا الهدف. وهي تضطلع بدور حاسم في هذا السياق، لأنها كلها فقيرة، من جهة أولى، ولأن نسبة الولادات تقل عن مستويات الاستبدال في العالم كله.

ولا يبدو أن في وسع أفريقيا محاكاة نجاح بلدان آسيا الاقتصادي القريب. وجردة إنجازها منذ ١٩٥٠ لا تدعو إلى التفاؤل. وإذا احتسبنا متوسط نمو خمسة في المئة للفرد الواحد هدفاً مفترضاً وثابتاً طوال خمسة أعوام في الأقل، وهو هدف طموح وفي المتناول، معاً، للاحظنا أن ستة بلدان أفريقية فقط بلغت هذه النسبة طوال السنوات الـ٧٠ الماضية. وهذه الاستثناءات تعود كلها، ما عدا واحداً منها، إلى بلدان صغيرة جداً (على صعيد عدد السكان)،

أو إلى بلدان يتعلق نموها بسلعة أو مادة واحدة تصدرها (النفط في حال الغابون وغينيا الاستوائية، والكاكاو في حال شاطئ العاج).

وبلغت بوتسوانا والرأس الأخضر النسبة العتيدة، إلا أنهما بلدان صغيران جداً. وحدها إثيوبيا بلد مأهول بعدد كبير من السكان (أكثر من ١٠٠ مليون شخص)، وحافظت على نسبة نمو مرتفعة طوال ١٣ سنة متصلة، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٧. ومـذذاك، طويت هذه الصفحة جراء اندلاع حرب أهلية جديدة في ٢٠٢٠، وتجدد النزاع مع إريتريا.

ويستفاد من هذا التمرين السريع أن على أكثر البلدان الأفريقية سكاناً - نيجيريا وإثيوبيا ومصر وجمهورية الكونغو الديموقراطية وتنزانيا وجنوب أفريقيا - أن تعاكس الاتجاه التاريخي السائد، وأن تضطلع بالدور الذي أدته الصين، في أثناء العقود الأخيرة، فـي تضييق الـفـروق الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ولا شك في أن قلة من المراقبين حسبت أن في وسع آسيا إنجاز النمو الاقتصادي الهائل الذي أنجزته.

> **"الأفراد يميلون إلى الاهتمام بموقعهم من الذين يحيطون بهم وليس من البعيدين منهم"**

فتوقع الاقتصادي السويدي، الفائز بجائزة نوبل غونر ميردال في كتابه الصادر في ١٩٦٨، «مأساة آسيوية: مقالة في فقر الأمم»، أن تبقى آسيا، في المستقبل المنظور، فقيرة، بسبب فقرها وضعف تطورها التكنولوجي، وبعد قرابة عقد على نشر كتاب ميردال، خطت المنطقة على طريق النمو السريع والمرتفع خطواتها الأولى، وتصدرت بعض مجالات التكنولوجيا.

من غير المحتمل أن تكون المساعدات الخارجية عاملاً راجحاً من عوامل النمو. وتدل العقود الستة الماضية من تاريخ المساعدات الغربية لأفريقيا من غير التباس على أن مثل هذا النهج لا يضمن نمو بلد من البلدان. فالمساعدة غير كافية وغير فاعلة في آن واحد. وهي غير كافية لأن البلدان الغنية لم تصرف يوماً إلى المساعدة الأجنبية جزءاً مهماً من ناتجها الإجمالي المحلي. فالولايات المتحدة، أغنى بلد في العالم، لا تمنح اليوم إلا ٠٫١٨ في المئة من ناتجها. وشطر كبير من المنحة يمول «شؤوناً أمنية»، ويشتري تجهيزات عسكرية امريكية. وتخصيص مساعدات أكبر لا يجعلها فاعلة. والمستفيدون الأفريقيون السابقون من المساعدة لم يضطلعوا بدور في نمو اقتصادي نوعي، فالمساعدة لا تصرف على وجه مجد، وتسرق علناً. ويؤدي ما يسمى «لعنة الموارد»، وهي حال بلد يملك مادة أساسية ثمينة ولا يبارح الركود على رغم ذلك، إلى الجمع بين أرباح أولية ضخمة وبين شلل لاحق من غير نمو ولا ازدهار متقاسمين.

وإذا مضت أفريقيا على مراوحتها فلا ريب في أن تحمل هـذه الحال كثيرين على الهجرة. وعـوائـد الـهـجـرة، في المحصلة، ضخمة: فإذا استقر شخص يتقاضى دخلاً متوسطاً في بلده تونس، في فرنسا، وابتدأ العمل المنتج، وتقاضى ٢٠ شطراً مئوياً من العائد الفرنسي، لعاد عليه ذلك بثلاثة أضعاف دخله تقريباً، إلى ضمانه لأولاده شروط حياة أفضل من الشروط التونسية. وفي مستطاع أفريقيي جنوب الصحراء الحصول على مكاسب تفوق مكاسب العامل التونسي إذا هم أقاموا في أوروبا: فالأوغندي الذي يتقاضى الدخل المتوسط في أوغندا، وينتقل إلى النروج، ويبلغ راتبه فيها ٢٠ شطراً مئوياً من الدخل المحلي، يزيد دخله ١٨ ضعفاً. وعلى هذا، يحفز عجز الاقتصادات الأفريقية عن اللحاق بالاقتصادات الغنية (وقصورها عن تقليص الفروق العالمية بين المداخيل في المستقبل، الهجرة، ويغذي الأحـزاب السياسية المعادية للأجانب، والمغرقة في مماشاة النزاعات القومية الأصلية، في البلدان الغنية، وعلى الأخص في أوروبا).

ويقود مزيج وفرة الموارد الطبيعية في أفريقيا، وفقرها المزمن، وضعف حكوماتها، القوى العالمية المسيطرة إلى التنازع على تقاسم القارة. فعلى رغم إهمال الغرب أفريقيا في أعقاب الحرب الباردة، نبهت الاستثمارات الصينية في القارة، الولايات المتحدة ودول أخرى إلى مكانة أفريقيا. ومدحت الوكالة الامريكية الدولية النمو الصيني من طرف غير مباشر، حين تنبهت إلى أفريقيا أولاً، وحين صرفت استثماراتها، ثانياً، على مثال الصين ومشاريعها، إلى الأبنية التحتية الأساسية.

ولاحظ الأفريقيون أن المنافسة بين الدول الكبيرة تعود عليهم بالخير، وأن في مقدورهم مقارعة دولة كبيرة بأخرى. ولكن ثمة مصيراً أشد قتامة يؤول إلى انقسام القارة شطرين، شطر حلفاء وشطر أعداء، يتنافسان بدورهما وقد يصلي واحدهما الآخر الحرب، فترجئ هذه الفوضى إنشاء سوق مشتركة على المثال الأوروبي. وتتضاءل إذذاك الآمال المعلقة على طفرة نمو أفريقية تقلص الفروق العالمية في السنوات المقبلة وتنحسر.

> **ثمة ثمن فعلي لتغير الموقع على السلم العالمي**

عالم الغد

أياً كان المنحى الذي تنحو إليه الفروق الاجتماعية العالمية، لا شك في أن تحولات هائلة تنتظرنا. وإذا لم يتباطأ نمو الصين تباطؤاً شديداً فإن حصة المواطنين الصينيين من فئات التوزيع العالمي العليا للمداخيل لن تنفك تتعاظم، وتتقلص حصة الغربيين. وهذا التغيير هو انقلاب في حال مستقرة منذ الثورة الصناعية، سمتها تربع كثرة غربية ساحقة في قمة هرم المداخيل العالمي، بل إن الغربيين الفقراء شاركوا في التربع هذا. وتراجع مكانة الطبقات الدنيا والطبقات الوسطى الدنيا في الغرب هو مصدر استقطاب داخلي، فأغنياء بلد من البلدان الأوروبية سيبقون أغنياء بمعايير عالمية، بينما يشهد فقراء هذا البلد تراجعاً في المرتبة قياساً على المعايير نفسها. وأما منحى الفروق العالمية إلى التقلص فيحتاج استمراره إلى نمو اقتصادي كبير في البلدان الأفريقية الكثيفة السكان، على ما هو غير مرجح. فالهجرة إلى خارج أفريقيا، والمنافسة بين الدول الكبيرة على موارد القارة، ودوام الفقر والحكومات الضعيفة، كلها عوامل ستلازم مستقبل أفريقيا على نحو ما لازمت ماضيها.

ويبقى عالم أكثر مساواة، على رغم ذلك، هدفاً يستحق السعي إليه. وقلة من المفكرين تنبهت إلى أهمية المساواة بين البلدان على قدر تنبه الفيلسوف الإسكتلندي في القرن الـ١٨، آدم سميث، مؤسس الاقتصاد السياسي. ففي كتابه الأم، «ثروة الأمم»، لاحظ كيف أدت الهوة في الثروة والسلطة بين الغرب وبقية العالم إلى الاستعمار وحروب العدوان. فكتب: «كان تفوق قوة الأوروبيين ساحقاً إلى حد حملهم على ارتكاب صنوف المظالم كلها في البلدان البعيدة هذه». وغذت الفروق [التباينات] العنف والخروج على الإنسانية. وعلى رغم هذا، أمل آدم سميث في أن يزداد أهل هذه البلدان قوة، بينما يزداد الأوروبيون ضعفاً. «ويسع سكان أجزاء العالم المتفرقة بلوغ المساواة في الشجاعة والقوة اللتين تلهمان الفريقين الخوف المتبادل، وهذا وحده يحمل الأمم المستقلة على الإقرار بظلمها، واحترام حقوق هؤلاء وأولئك على حد واحد».

* برانكو ميلانوفيتش باحث أول في ستون سنتر أون سوسيو إيكونوميك إينيكواليتي، من كيوني غراد جووبث سنتر، ومؤلف كتاب رؤى عدم المساواة: من الثورة الفرنسية إلى نهاية الحرب الباردة، تحت الطبع.

الموسم الثاني للإنصات المركزي